الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

سبع علي

سراي عبدالقادر

تحت عنوان:

التوجه نحو المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.. شريط عابد	**(أستاذ التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. طالم علي	**(أستاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
د. شداد محمد	**(أستاذ محاضر ب-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر والتقدير:

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى {فَتَبَسم ضاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصالِحِينَ} (19) سورة النمل.

إن الفضل لله نحمده ونشكره على نعمة التوفيق ونية الاجتهاد في العمل، ولأنَّ الله أوصى به وبحفظ الأمانة وبذكر الفضل فمن دواعي سروري الإقرار بالفضل لأهليه والاعتراف لهم بالجميل، فذاك من سنن الأوصاف وشيم الوفاء.

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور طالم علي" الذي غمرني بعلمه وتوجيهاته، كما أشكره على هامش الحرية التي منحني إياها أثناء البحث.

والشكر موصول لأعضاء اللجنة المناقشة، أفضلهم علي بقبول مناقشة هذه المذكرة، فهم أهل لسد خللها وتقويم عوجها، وتصويب هناتها دمتم أساتذتي الأفاضل ذخرا للجامعة الجزائرية.

الإهداء:

من رافقوني طول حياتي ومن سهروا وكدوا و جاهدوا واجتهدوا من أجل تربيتي أحسن تربية إلى أمي العزيزة وأبي الغالي.

والى إخواني وأخواتي من سكنوا قلبي وكل عائلة سبع" وإلى أصدقائي كل باسمه ومقامه ومن زرعوا ابتسامة في وجهي، إلى دفعة ماستر 2025 والى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

سبع علي

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى رفقاء دربي ومن كانوا سندي ومن كانوا سببا في نجاحي ومن رافقوني طول حياتي ومن سهروا وكدوا و جاهدوا واجتهدوا من أجل تربيتي أحسن تربية إلى أمي العزيزة وأبي الغالي.

والى إخواني وأخواتي من سكنوا قلبي وكل عائلة " سراي "

وإلى أصدقائي كل باسمه ومقامه ومن زرعوا ابتسامة في وجهي، إلى دفعة ماستر 2025 والى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

سراي عبدالقادر

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم حول المؤسسات الناشئة و التنويع الإقتصادي	
تمهيد	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	10
المطلب الأول: التأصيل النظري لمصطلح startup	10
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة	11
المطلب الثالث: مميزات وأهمية المؤسسات الناشئة	15
الفرع الأول: مميزات المؤسسة الناشئة	15
الفرع الثاني: أهمية المؤسسة الناشئة	17
المبحث الثاني:المرتكزات النظرية للتنويع الاقتصادي	19
المطلب الأول:مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته	19
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي	19
الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي	24
المطلب الثالث: مستويات التنويع الاقتصادي	25
المبحث الثالث: الإطار العام لعمل المؤسسات الناشئة.	27

المطلب الأول: مجالات نشاط المؤسسات الناشئة	28
المطلب الثاني: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة	32
المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة	35
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة و مدى مساهمتها في تحقيق التنويع الإقتصادي	
تمهيد	40
المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	41
المطلب الأول: الإطار التأسيسي و التنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر	41
المطلب الثاني: آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة	43
المطلب الثالث : مؤسسات ناشئة جزائرية	48
الفرع الأول: مكانة الجزائر عالميا و إفريقيا وعربيا	48
الفرع الثاني : نماذج مؤسسات ناشئة جزائرية	53
المبحث الثاني: إمكانية التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية	59
المطلب الأول: تجارب دولية في تبني التنويع الاقتصادي	60
المطلب الثاني:فرص وعراقيل التنويع الاقتصادي في الجزائر	63
المطلب الثالث: الدروس المستخلصة من خلال تحليل SWOT	71
الفرع الأول: تحليل SWOT	71
الفرع الثاني:الدروس المستخلصة	73
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقق التنويع الاقتصادي	73
المطلب الأول: مدى إسهامات المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	74
الفرع الأول: مساهمة القطاعات الإنتاجية	74
الفرع الثاني : إسهامات المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي	81
المطلب الثاني: أفاق و التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	87
المطلب الثالث :التوصيات المقترحة بناءا على الدراسة	92

خلاصة الفصل	93
الخاتمة	95
المصادر والمراجع	100

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	مراكز الاستشارة والدعم حسب الولاية	46
جدول رقم 02	ترتيب الدول عالميا من حيث المؤسسات الناشئة	49
جدول رقم 04	ترتيب الدول إفريقيا من حيث المؤسسات الناشئة	50
جدول رقم 05	ترتيب الدول عربيا من حيث المؤسسات الناشئة	51
جدول رقم06	ترتيب أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر سنة 2025	51
جدول رقم 07	جدول مقارن	63
جدول رقم 08	النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية	74
جدول رقم 09	نتائج تقدير معامل هيرفنتي الهيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	78
جدول رقم 10	الفرق في نسبة الصادرات خارج المحروقات	80
جدول رقم 11	مؤسسة هاندي بيو :***Handy Bio***	81
الجدول رقم 12	مؤسسة ***SORENA*** – سورينا	82
الجدول رقم 13	:مؤسسة ***SIINE*** – سين	83
الجدول رقم 14	الجدول رقم 13: مؤسسة ***YASSIR*** – يسير	84
الجدول رقم 15	طبيعة إسهامات المؤسسات الناشئة	85

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	مميزات المؤسسات الناشئة	17
الشكل رقم 02	المفهوم الشامل التنويع الاقتصادي	22
الشكل رقم 03	الآثار السلبية الاقتصادات النفطية	27
الشكل رقم 04	النظام البيئي للمؤسسات الناشئة	35
الشكل رقم 05	دورة حياة المؤسسات الناشئة	37
الشكل رقم 06	توزيع المشاريع المبتكرة حسب قطاع النشاط	48
الشكل رقم 07	معوقات التنويع الاقتصادي	71
الشكل رقم 08	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية ن,م,إ	77

مقدمة

التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا واستدامة من بين أبرز التحديات التي تواجه الدول الريعية في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي. ففي سياق تتزايد فيه الحاجة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والابتكار، وريادة الأعمال، أصبحت المؤسسات الناشئة أحد المداخل الحديثة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لما تتيحه من فرص تحفيز النمو، وخلق مناصب شغل، وتطوير قطاعات اقتصادية غير تقليدية، خاصة تلك القائمة على التكنولوجيا والخدمات الحديثة. ويستند هذا التوجه إلى قناعة متزايدة بأن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤسس لاقتصاد قوي ومتين على المدى البعيد، بل لا بد من دعم مبادرات ريادة الأعمال، وتمكين الكفاءات، وتعبئة الإمكانات المحلية الكامنة.

وقد أثبتت التجارب الدولية، سواء في الدول المتقدمة أو في الاقتصادات الناشئة، أن المؤسسات الناشئة تمثل رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها الفعالة في تسريع وتيرة الابتكار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتنشيط النسيج الاقتصادي، خاصة عند توافر بيئة مؤسساتية وتشريعية ملائمة، ومناخ أعمال مشجع على المبادرة والاستثمار. وفي هذا الإطار العام، تندرج الحالة الجزائرية، حيث تعاني البلاد، على غرار العديد من الدول الريعية، من إختلالات هيكلية عميقة في بنيتها الاقتصادية، نتيجة الاعتماد المفرط والمزمن على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العمومية والناتج المحلي الإجمالي، ما جعل الاقتصاد الوطني هشًّا أمام تقلبات الأسواق العالمية. هذا الوضع ولّد قناعة بأهمية كسر هذا النمط الاقتصادي الأحادي، من خلال البحث عن بدائل تنموية قادرة على تقليص التبعية وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

وقد بدأت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تُبدي اهتمامًا متزايدًا المؤسسات الناشئة ضرورة حتمية لتحقيق هذا التحول، حيث شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمبادرات الحكومية التي تهدف إلى دعم هذه المؤسسات عبر تقديم حوافز ضريبية، وإنشاء هياكل مواكبة مثل الحاضنات، مسرّعات الأعمال، وصناديق رأس المال المخاطر. ورغم أهمية هذه الخطوات، إلا أنها ما تزال تواجه تحديات عدة، منها ضعف ثقافة ريادة الأعمال، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ومحدودية التمويل، وغياب التكامل بين هذه المؤسسات وباقي الفاعلين الاقتصاديين.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المؤسسات الناشئة كمدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل واقعها، تقييم مكامن القوة والضعف في منظومتها، واستكشاف السبل الكفيلة بتمكينها من الإسهام الفعّال في بناء اقتصاد أكثر انفتاحًا على التكنولوجيا، وتحررًا من التبعية للمحروقات.

1. الإشكالية الرئيسية:

اعتمادا على ما سبق من معلومات ونظرا لأهمية موضوع المؤسسات الناشئة، الذي أصبح مصدرا محفزا لأصحاب الهمم والمواهب، وعليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن أن نجعل من المؤسسات الناشئة محركا رئيسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

2. الأسئلة الفرعية:

. كيف يؤثر التنويع الاقتصادي على استدامة النمو في الجزائر؟

. ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

. كيف ساهمت المؤسسات الناشئة في دول رائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

. ما هي الاستراتيجيات الفعالة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني؟

3. فرضيات الدراسة:

1. للمؤسسات الناشئة دور فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2. العقبات الإدارية والتمويلية تحد من نمو المؤسسات الناشئة وتأثيرها في الاقتصاد الوطني.

3.هناك مساهمة للمؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال التوظيف وكذا خلق القيمة المضافة.

4. أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية جوهرية في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تستكشف بعمق دور المؤسسات الناشئة في دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. فهي تحلل كيفية مساهمة هذه المؤسسات في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات عبر تطوير أنشطة إنتاجية جديدة وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. كما تقدم إطارًا منهجيًا لتقييم السياسات الاقتصادية اللازمة لتهيئة بيئة ريادية محفزة، وتضع توصيات عملية تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي، دعم النمو المستدام، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني بما يحقق استقرارًا اقتصاديًا طويل الأمد.

5. أهداف الدراسة:

- تحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- تحديد العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة واقتراح حلول لمعالجتها.

- تقييم فعالية السياسات الحكومية الداعمة للمؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

- استعراض تجارب دولية ناجحة في دعم المؤسسات الناشئة وتعزيز التنويع الاقتصادي.

- تقديم توصيات عملية تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

تدور هذه الأهداف حول فهم أعمق لدور المؤسسات الناشئة كأداة استراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري، مع استلهام أفضل الممارسات الدولية لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

6. أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب وراء اختيار موضوع الدراسة يمكن تصنيفها إلى:

- أسباب ذاتية:

– الرغبة في معالجة قضية اقتصادية ذات أهمية وطنية تتعلق بتنويع الاقتصاد الجزائري.

– الاهتمام الشخصي بريادة الأعمال ودور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية.

– الحاجة إلى تقديم إضافة علمية جديدة نظرًا لعدم وجود دراسة أكاديمية نادرة نسبيا و قل تفصيلا متخصصة في هذا الموضوع.

- أسباب موضوعية:

– الضرورة الملحّة لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات.

– الاهتمام المتزايد بدعم المؤسسات الناشئة باعتبارها أداة فعالة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

– إبراز أهمية الابتكار و ريادة الأعمال في تطوير القطاعات الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للجزائر.

– الاستفادة من التجارب الدولية في تبني التنويع الاقتصادي، مع إمكانية تطبيق استراتيجيات مماثلة في الجزائر.

7. الدراسات السابقة للموضوع:

- بعد البحث وفي حدود اطلاعي لم أعثر على رسالة علمية أكاديمية مسجلة في هذا الموضوع التوجه نحو المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، وإنما وجدت دراسات اهتمت بالإطار العام لدراستنا من بينها:

أطروحة دكتوراه بعنوان دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 2025 , للباحثة نوال نوال بن شيخة تحت إشكالية ما هو دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 2020 ؟

التي تم التوصل فيها إلى التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة بالنسبة للدول أحادية التصدير حيث يساهم في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل الاعتماد على قطاع واحد.

- مقال بعنوان التنويع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر ؟للباحث د.بلعيدي محمد ,تحت إشكالية الدراسة أي إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل الفرص المتاحة وتوفر الشروط والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر ؟

التي تم التوصل إلى حتمية القيام بإستراتيجية تنويع مبنية على اقتصاد المعرفة و يجب مراجعة السياسات الاقتصادية، فلو قامت الحكومات السابقة بمراجعة السياسات الاقتصادية المطبقة سابقا لكان بمقدرتها تحديد السلبيات و مواطن الضعف ثم علاجها ثم الانطلاق في سياسة اقتصادية جديدة من خلال استغلال الايجابيات و مواطن القوة التي تراعي التعثرات السابقة.

- مقال بعنوان دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر للباحثين د.حسين يوسف ,د. صديقي إسماعيل تحت إشكالية فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

التي توصلت إلى أن المؤسسة الناشئة مؤسسة هشة تُبنى على الابتكار في مختلف المجالات من طرف مقاولين قد لا تكون لهم الخبرة الكافية لذا فهي تحتاج المرافقة والمساعدة، أهم الأهداف المسطرة للمؤسسة الناشئة حتى قبل بدايتها التطور والنمو وهو ما يميزها للاستثمار فيها رغم مخاطر الاستثمار بها مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

انطلاقا من دراستنا هذه نسعى لربط بين واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

8. منهجية البحث :

تعتمد هذه الدراسة على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، بهدف تقديم فهم معمق لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال تحليل طبيعة نشاطها، بيئتها التنظيمية، والتحديات التي تواجهها. كما تستند إلى المنهج الإحصائي لدراسة البيانات المتعلقة بمساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يتيح تقييم مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، واستشراف دورها في تعزيز التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على المحروقات.

9. هيكل الدراسة:

البحث يتكون من فصلين رئيسيين، يقدمان إطارًا نظريًا وتحليليًا موضوع المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- الفصل الأول: مفاهيم حول المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي ، يركز هذا الفصل على تقديم الإطار النظري للمؤسسات الناشئة، حيث يتناول تأصيل مفهوم Startup خصائصها، وأهميتها في الاقتصاد الوطني. كما يستعرض الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي، ويحلل مستويات وخصائص هذا التنويع، إلى جانب شرح النظام البيئي الذي تحتاجه المؤسسات الناشئة لتحقيق النمو والاستدامة. يتم التطرق أيضًا لدورة حياة المؤسسات الناشئة وأبرز العوامل المؤثرة في تطورها.
- الفصل الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، يعالج هذا الفصل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، من حيث الإطار التنظيمي والتشريعي، وآليات الدعم والتمويل المتاحة لها. كما يستعرض نماذج لمؤسسات ناشئة جزائرية وتحليل مكانة الجزائر عالميًا في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم مقارنة مع تجارب دولية ناجحة في تبني التنويع الاقتصادي، مع إبراز الدروس المستخلصة. أخيرًا، يناقش الفصل مساهمة المؤسسات الناشئة في

التنويع الاقتصادي والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى التوصيات المقترحة لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

البحث يربط بين الأسس النظرية والتطبيق العملي، مما يسمح بفهم شامل لدور المؤسسات الناشئة كأداة إستراتيجية التحول الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بـ المؤسسات الناشئة في الجزائر .
- القدرة المحدودة على جمع بيانات كمية لـ قياس تأثير المؤسسات الناشئة على التنويع الاقتصادي.

صعوبات البحث في تنظيم و إجراء المقابلات مع ممثلي المؤسسات الناشئة .

.

الفصل الأول

❖ مفاهيم حول المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.
- ✓ المبحث الثاني: المرتكزات النظرية للتنويع الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثالث: الإطار العام لعمل المؤسسات الناشئة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي عبر قدرتها على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للتطبيق تسهم في خلق فرص عمل وتعزيز المنافسة. بفضل المرونة والابتكار، تستطيع هذه المؤسسات الاستجابة بسرعة للتغيرات السوق، مما يمكنها من تقديم منتجات وخدمات جديدة تلبي الاحتياجات المتجددة للمستهلكين. إلى جانب دورها في تعزيز النمو الاقتصادي، تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مما يساعد في توزيع المخاطر وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية.

لا يقتصر تأثير هذه المؤسسات على الابتكار فقط، بل يمتد إلى تطوير بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا، إذ توفر فرصًا استحداث أنشطة جديدة، توسيع المشاركة الاقتصادية، وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. كما أن قدرتها على دعم الابتكار التكنولوجي والاجتماعي يزيد من الإنتاجية ويحفز النمو المستدام. بناءً على ذلك، فإن دراسة طبيعة المؤسسات الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية يُعد أمرًا ضروريًا لفهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي الفعالة. كما أن تعزيز التكامل بين المؤسسات الناشئة والاقتصاد الكلي يمكن أن يسهم في تحقيق اقتصاد أكثر توازنًا واستدامة، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والتطوير الاقتصادي على المدى الطويل حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني:المرتكزات النظرية للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث:الإطار العام لعمل المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، برزت المؤسسات الناشئة كآلية حديثة تساهم في تجاوز الأنماط التقليدية للنمو، من خلال تنويع مصادر الدخل والاعتماد على الابتكار والمبادرة الفردية. وقد أصبح التوجه نحو هذا النوع من المؤسسات أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لِما توفره من حلول جديدة وفرص استثمارية في قطاعات متعددة. من هنا تبرز أهمية التعمق في الإطار النظري للمؤسسات الناشئة، وفهم خصائصها وأدوارها المتعددة في دعم الاقتصاد.

المطلب الأول: التأصيل النظري لمصطلح *startup*.

إن الحديث عن الجذور التاريخية لمصطلح "startup" يقودنا الى منتصف القرن الماضي، وبالتحديد تلك الفترة التي ظهر فيها تمويل رأس المال المخاطر، فالعديد من الباحثين الذين تناولوا موضوع المؤسسات الناشئة يشيرون إلى أن بدايات ظهور هذا المصطلح كانت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن في الحقيقة لا توجد دلائل على استخدام هذا المصطلح من طرف الكتاب والباحثين الأكاديميين في تلك الفترة وتعود أول استخداماته إلى عام 1976 في مقال بعنوان

UnfanshcnableBusancss Of Investing In Startup Data Prucessssing FielThe نشر في مجلة Forbes الأمريكية التي تهتم وإحصاء أرصدة أغنياء العالم و ثرواتهم و تتبع المسار المالي و الاقتصادي للمؤسسات العالمية ليعاد استخدامه في عام 1977 في مقال بعنوان An Incubator For StartupBusiness westcompaniesespaciall in the fastgrowthhightechnologyfield

الأمريكية التي تخص بتغطية الاخبار العالمية والاقتصادية التي تخص عالم الأعمال بشكل عام بعدها بحوالي سنتين عاود ذات المصطلح الظهور مجددا من قبل David el hirch في مقال له بعنوان the job Generation Process يشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خضم التغيرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد المهارات المنادية بضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي نحو الاهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة. و في عام 1984 استخدم كل من Rogers Everett و Larsen Judith المصطلح في كتاب لهما بعنوان Silicon Valley Growth Of High-Technology Culture في

إشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة و برأس المال المخاطر ، والتى كانت الصيغة العالمية على شركات وادي السيليكون SiliconValley في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك وقد أشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك و إضافة لهذا الارتباط، توجد علاقة قوية بين مصطلح Startup وتمويل رأس المال المخاطر الذي شكل اهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات، إذ يشير Cockeayn الى انه فيبعض الأدبيات اعتمد المصطلح كمرادف لهذا الأخير[1].

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة.

نتيجة للتطورات السريعة والتحولات التي تشهدها بيئة الأعمال، أصبح من الضروري البحث عن طرق وأساليب جديدة في مجال الاستثمار لم تكن موجودة من قبل، مما فتح المجال أمام المبادرات الفردية المبدعة. هذا التحول أسفر عن ظهور أشكال جديدة في مجال الأعمال استجابة للضرورة الملحة للتوجه نحو الاقتصاد العالمي (الاقتصاد المفتوح). ومن هنا، أصبحت المؤسسات الناشئة تشكل وجهًا حديثًا للمقاولاتية، حيث شهدت انتعاشًا وتطورًا ملحوظًا في اقتصادات الدول المتقدمة. في المقابل، بدأت دول أخرى مثل الجزائر في اتخاذ خطوات أولى للتعرف على هذه المؤسسات وإطلاقها.

أولت الجزائر مؤخرًا اهتمامًا كبيرًا بالمؤسسات الناشئة كإستراتيجية محورية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني[2]، وذلك نظرًا لأهميتها في توفير فرص العمل والمساهمة في خلق الثروة. فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذه المؤسسات حققت نتائج إيجابية بسرعة كبيرة. ففي تقرير صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي عام 2017، أشار الخبراء إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد، وأنها تتمتع بمستوى عالٍ من الإنتاجية. على سبيل المثال، ساهمت مؤسسة "Folkman" في خلق أكثر من 5 ملايين فرصة عمل سنويًا بين عامي 1992 و2005.

---

[1] التأصيل النظري أمين نوي محمد 2020 ص 20

[2] هاشيم، نبيلة، مومني، مريم، عبد القادر. (2022). "الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة." مجلة إدارة المنظمات والاستراتيجيات (*JMOS*)، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، ص. 49

كما ربطت الجزائر مشروع إطلاق المؤسسات الناشئة بالجامعات، معتبرةً ذلك فرصة استثنائية للطلاب لطرح أفكارهم وتحويلها إلى واقع ملموس. وقد تم تشجيع هذا الاتجاه من خلال القرار رقم 1275، الذي يمثل آلية لتحفيز إطلاق المؤسسات الناشئة وتعزيز الابتكار بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني.

تعد المؤسسات الناشئة من المفاهيم التي شهدت تداولًا واسعًا في الآونة الأخيرة، ورغم ذلك لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها. ويعود ذلك إلى تنوع وجهات النظر حولها، وتطورها المستمر، واختلاف خصائصها عبر الزمن، بالإضافة إلى التباين في تعريفها بين الدول. ورغم ذلك، هناك اتفاق ضمني حول الخصائص العامة التي تميز هذه المؤسسات.

يعرف "ستيف بلانك" المؤسسة الناشئة بأنها "منظمة مؤقتة تهدف إلى البحث عن نموذج أعمال مربح يسمح لها بالنمو السريع، أي أن تكون قابلة للتوسع والتكرار. تختبر هذه المؤسسات نماذج اقتصادية متعددة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيًا. بمعنى آخر، يجب أن تركز المؤسسة الناشئة على تحقيق نجاح مشروعها بسرعة ويكون لها تأثير فوري على السوق المستهدف"[1]

من جهة أخرى، يعرفها "لا روس" بأنها "مؤسسة حديثة ومبتكرة تعمل في مجال التكنولوجيا الجديدة" [2]. بينما تعرف عمومًا بأنها مؤسسات تم إطلاقها بواسطة رواد الأعمال من خلال توافق بين الأفكار التجارية والموارد المتاحة .[3]

أما "بول غراهام"، مؤسس حاضنة الأعمال "Y Combinator"، فيعرف المؤسسة الناشئة بأنها "مؤسسة حديثة مصممة على النمو. العنصر الأساسي لاعتبارها مؤسسة ناشئة هو النمو؛ حيث أن الحداثة في

[1] Rania tagoua, bouchamachouam," les startups en Algérie, un axe stratégique à l'ère de l'orientation ver l'économie digitale, étude analytique et exploratoire ", revue abaadiktussadia, vol 13, n 01,2023, 456.

[2] على البخيتي، سليمة بوعوينة، "المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : واقع وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12 ، العدد 04 ، أكتوبر 2020 ، ص 5

[3] Aicha BEKADDOUR, Start-up écosystème d'accompagnement en Algérie, annales de l'universités de Béchar en sciences économiques, vol 07, n 03, 2020.p 534.

التأسيس أو تمويلها عن طريق رأس المال المخاطر ليس شرطًا أساسيًا لجعلها مؤسسة ناشئة، بل النمو هو المعيار". [1]

يتفق تعريف "ستيف بلانك" و"بول غراهام" على أن النمو هو المعيار الحقيقي للمؤسسة الناشئة، حيث يعتبر الزبون حسب "بلانك" هو المحدد الرئيسي لنمو المؤسسة الناشئة، بينما يُعتبر الابتكار آلية لدفع وتسريع هذا النمو.[2]

وفي تعريفات أخرى، تم الإشارة إلى أن المؤسسات الناشئة هي "مؤسسات ذات تاريخ تشغيلي محدود، وغالبًا ما تكون حديثة الإنشاء وتكون في مرحلة النمو والبحث عن أسواق جديدة. حيث يقوم المؤسسون بتصميم نماذج أعمال قابلة للتطوير بشكل فعال. ومن هنا، تُعتبر المؤسسة الناشئة مشروعًا مقدمًا من قبل رائد أعمال بهدف تطويره والسعي لتحقيق نموذج تجاري ناجح" .[3]

في تعريف آخر، يتم وصف المؤسسة الناشئة بأنها "مجموعة من الأنشطة التي تركز على الابتكار في قطاع التكنولوجيا الحديثة، وتعد بمثابة نظام تفاعلي يتكون من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية والبشرية، يتم ربطها من خلال علاقات رسمية وغير رسمية بهدف تحقيق الهدف الأساسي الذي أُنشئت من أجله. وتشير هذه التعريفات إلى أن المؤسسة الناشئة قد تكون منظمة جديدة تقدم منتجًا مبتكرًا إلى السوق، سواء كانت على شكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس أنشطة الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد" .[4]

---

[1] Low, M & MacMillan, I, Entrepreneurship, past research and future challenges, J, Manag, 1988, 139- 161

[2] 6 سميحة بوعناني، آسية كرومي، "دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد07 ، العدد 03 ، 2021 ، ص 1

[3] 5 يوسف حسين، إسماعيل صديقي، "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 71 .

[4]بن ذهيبة جغدم، عبد القادر فنيخ، "الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة القانون، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 65.

وتُعرف أيضًا بأنها "تجمع للموارد البشرية والمالية والمادية لدعم فكرة إبداعية جديدة أو موجودة في أسواق أخرى وتستهدف سوقًا معينًا. وقد يتم تمويل المؤسسة الناشئة من قبل مؤسسات رائدة أو هيئات حكومية تدعم الابتكار"،][1]مما يشير إلى أن هذه المؤسسة تركز على تقديم منتج مبتكر يستهدف سوقًا جديدًا، وتحقيق النجاح يعتمد بشكل أساسي على قبول هذا المنتج في السوق وجني الأرباح من نجاحه. كما يمكنها الحصول على التمويل من عدة جهات ومصادر.

أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تنشأ في الجامعة، فهي "مؤسسات تأسست انطلاقًا من فكرة ابتكارية وتم تطويرها داخل الجامعة من قبل أعضاء فاعلين من طلاب وأساتذة وموظفين، والذين يعدون مؤسسيها أو مشاركين في عملية تأسيسها، مع وجود فرصة لها للنمو. كما يمكن لخريجي الجامعة المساهمة في إطلاق هذه المؤسسات، وتشمل هذه المؤسسات تلك التي تم تأسيسها على أساس المعرفة العلمية والتقنية المحمية وفقًا لقوانين الملكية الفكرية".

تعريف المشرع الجزائري:

من المتعارف عليه أن المشرع لا يخوض عادة في تقديم تعريفات للمصطلحات.

القانونية وليس من شأنه القيام بذلك تاركا للفقه أو المختصين في المجال تولي التعريف المناسب للمؤسسات الناشئة، ورغم ذلك فقد سعى المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة. أو المبتكرة في مضمون المادة 06 من القانون 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على النحو التالي: هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد. مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير. [2]

كما حاول المشرع الجزائري الإشارة إلى المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين

كالقانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صناديق ضمان القروض

[1] جليلة بن عياد، "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 159.

[2] المادة 06 من القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر، العدد 71 معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020، ج.ر عدد 20

وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة. [1]

والقانون 19-04 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في فحوى المادة 69 المتعلقة بمجموعة من الامتيازات الجنائية التي تستفيد منها المؤسسة الناشئة[2]

المطلب الثالث: مميزات وأهمية المؤسسات الناشئة.

تتميّز المؤسسات الناشئة بالمرونة والإبداع، ما يمكّنها من التكيّف السريع مع تغيرات السوق وابتكار حلول جديدة منخفضة التكلفة ومرتفعة المردود. كما أنّ اعتمادها الكبير على التقنيات الحديثة يسرّع توسّعها ويتيح لها تحقيق أرباح سريعة مقارنةً بالشركات التقليدية..

الفرع الأول: مميزات المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بأن أعمالها التجارية تقوم على أفكار رائدة، وإتباع لحاجات السوق بطريقة عصرية وذكية، ومن بين أهم المميزات نذكر منها:

أ -مؤسسات حديثة العهد والتكوين:معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أن تبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع[3]، وتتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة أمامها خياران إما التطور التحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

ب- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها العمل، بمعنى

[1] المادة 21 من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر عدد 20

[2]- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 2 جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، 2018، ص 420

[3] حسين يوسف صديقي مصطفى دراسة ميدانية واقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر " حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 01 2021، ص 73

آخر أن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف.

نتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير يبعث على الدهشة، وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

ج- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:تميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة (Innovative) وإشباع الحاجيات السوق بطريقة عصرية وذكية، حيث يعتمد بحثها على التكنولوجيا لغرض النمو والتقدم، البحث عن التمويل من خلال المصنفات على الانترنت، ودعم حاضنات الأعمال.[1]

د -شركات تطلب تكاليف منخفضة:يشمل معنى المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة بالمقارنة الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء،

أمثلة على (Startup) نذكر منها أمازون (appl)، جوجل، مايكروسوفت...

[1] بلحاج حبيبة حاضنات الأعمال التكنولوجية كلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسل التفعيل في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية وعلوم الشهير، منشورات مخبر اقتصاد ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة 2020، ص 98 Eco Timaمالية 2

الشكل1:مميزات المؤسسات الناشئة

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة محركًا رئيسيًا للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، حيث تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتقديم حلول مبتكرة، وتعزيز الابتكار الاجتماعي والاقتصادي. هذه الشركات تساهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وشمولية.

أولا: أهميتها اقتصاديا:

1.خلق فرص العمل:تساهم المؤسسات الناشئة بشكل فعال في خفض معدلات البطالة عبر توفير وظائف جديدة متنوعة، تستقطب الشباب والخريجين الجدد، كما توفر فرصًا للمهنيين ذوي المهارات المختلفة. ومع نمو هذه الشركات، تزداد قدرتها على توظيف المزيد، مما ينعكس إيجابًا على مستويات المعيشة.

2.تحفيز الابتكار والتقدم التكنولوجي:غالبًا ما تكون المؤسسات الناشئة منصات لإطلاق أفكار جديدة وحلول مبتكرة، سواء في مجالات التكنولوجيا، الطاقة، التعليم، الصحة أو غيرها. هذا الابتكار يعزز من تنافسية الاقتصادات، ويدفع بعجلة التقدم العلمي والتقني.

3. تنويع مصادر الدخل الاقتصادي:تساهم المؤسسات الناشئة في تنويع القطاعات الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على قطاعات مثل النفط أو الزراعة، مما يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية.

4.جذب الاستثمارات:تشكل المؤسسات الناشئة نقطة جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يبحث المستثمرون عن فرص نمو سريعة و عوائد مرتفعة. الاستثمارات في هذه المؤسسات تؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الوطني.

5.رفع الناتج المحلي الإجمالي: بفضل نشاطها الإنتاجي والخدماتي، تسهم المؤسسات الناشئة في رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج، وتحسين معدلات الاستهلاك، وتعزيز الصادرات، خاصة إذا استطاعت التوسع إلى أسواق جديدة.

6.تعزيز ثقافة ريادة الأعمال: يساهم انتشار المؤسسات الناشئة في نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار بين أفراد المجتمع، مما يشجع المزيد من الأفراد على إنشاء مشروعاتهم الخاصة والاعتماد على العمل الحر، بدلاً من انتظار الوظائف التقليدية.

7. تطوير رأس المال البشري:العمل في المؤسسات الناشئة يتطلب مرونة ومهارات متنوعة، مما يساعد على رفع مستوى المهارات لدى القوى العاملة، مثل مهارات القيادة، إدارة المشاريع، التفكير الإبداعي، والتكيف مع التغيرات السريعة.

8.دعم التنمية المحلية: غالبًا ما تبدأ المؤسسات الناشئة في بيئات محلية وتخدم مجتمعاتها، مما يساهم في تنمية المناطق الأقل حظًا اقتصاديًا عبر توفير فرص العمل والخدمات الجديدة، وبالتالي تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي الجغرافي.

ثانيا: أهميتها الاجتماعية:

1.مكافحة الفقر وتعزيز التنمية:العديد من المؤسسات الناشئة تركز على حل القضايا الاجتماعية مثل الفقر والتعليم والصحة، مما يؤدي إلى تحسين ظروف المجتمعات الأقل حظًا. هذه المؤسسات قد تقدم حلولًا اجتماعية أو اقتصادية تساعد في رفع مستوى معيشة الأفراد.

2.تحقيق العدالة الاجتماعية: تساهم بعض المؤسسات الناشئة في تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، شركات تعمل على توفير منتجات أو خدمات بأسعار معقولة لفئات اجتماعية أقل دخلًا، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويوفر فرصًا متساوية للجميع.

3.دعم المجتمع المحلي:العديد من الشركات الناشئة تهتم بتعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال التعاون مع الموردين المحليين واستخدام العمالة المحلية، تساهم هذه الشركات في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وتقديم مزيد من الفرص للأفراد في المجتمعات التي تعمل فيها.

4.تنمية روح الريادة: تسهم المؤسسات الناشئة في نشر ثقافة ريادة الأعمال داخل المجتمع. تشجع الأفراد، خاصة الشباب، على التفكير خارج الصندوق، وتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية. كما تساعد في تقليل الاعتماد على الوظائف التقليدية، مما يخلق مزيدًا من التنوع في سوق العمل.

5. التأثير في القيم الاجتماعية:بعض الشركات الناشئة تركز على نشر القيم الاجتماعية مثل المساواة، التنوع، والاستدامة. تسهم هذه الشركات في رفع الوعي الاجتماعي حول قضايا هامة، مما يعزز من دور الأفراد في التأثير على المجتمع بشكل إيجابي.

6. الاستدامة البيئية والاجتماعية:العديد من المؤسسات الناشئة تعمل على تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، مثل تبني ممارسات تجارية خضراء أو تطوير تقنيات تحافظ على الموارد الطبيعية. من خلال هذه المبادرات، تلعب هذه المؤسسات دورًا في تحسين جودة الحياة للأجيال القادمة.

7.دعم الحركات الاجتماعية:بعض المؤسسات الناشئة تلتزم بالقضايا الاجتماعية والإنسانية، مثل دعم حقوق الإنسان والمساواة. هذه الشركات قد تكون جزءًا من حركات اجتماعية تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، مما يسهم في رفع الوعي حول قضايا هامة تؤثر على المجتمع ككل.

المبحث الثاني:المرتكزات النظرية للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يعد أداة أساسية للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد فقط، من خلال توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية على قطاعات متعددة. تسهم المؤسسات الناشئة في هذا التنويع بشكل كبير، حيث تتيح فرصًا جديدة للابتكار وتطوير قطاعات اقتصادية مختلفة، مما يساعد على توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة مصادر الدخل. كما تعمل هذه المؤسسات على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز المنافسة، مما يدعم مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي:

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على مختلف قطاعات الاقتصاد بهدف تقليل مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات من منظور آخر، يُعتبر التنويع الاقتصادي وسيلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة، مما يُسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق."[1]

وعرفه (Le in ZHANG على أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وهذا يعني بناء اقتصاد محلي قوي يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [2]

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه استراتيجيات تهدف إلى زيادة تنوع الصادرات، وذلك من خلال تطوير السياسات التي تساهم في زيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، مما يتيح الوصول إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية.

بالنسبة للدول النفطية، يتجلى التنويع الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تعزيز الاقتصاد غير النفطي وتطوير الصادرات والإيرادات غير النفطية

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية تحول هيكلي للاقتصاد، حيث ينتقل من هيكل اقتصادي يهيمن عليه القطاعات الأولية مثل الموارد الطبيعية والزراعة والتعدين إلى هيكل يضم القطاعات الثانوية مثل الصناعات التحويلية والصناعات، بالإضافة إلى القطاع الثالث الذي يشمل التجارة والسياحة. هذا التحول يعزز القدرة الاقتصادية ويؤدي إلى استدامة النمو .

[1] موسى باهي، كمال روابنية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ديسمبر 2016، الجزائر، ص. 135 2-

[2]Le Yin Z HANG, Workshop On Economic Diversification, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran. 18-19 October 2003, p07

عرفه (Johnes) بأنه في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، يرتبط آخرون بتنويع الصادرات السلعية. إذ ينظر إلى التنويع إجراءات تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتعرض لتقلبات في الأسعار والأحجام، أو التي قد تواجه انخفاضًا في الطلب. هذا التوجه يساعد على تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ويقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق.[1]

موسى باهي، كمال روابنية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

[1]Johnes. B. Encyclopedia of International Political Economy, Routledge. 2001, p360

الشكل رقم 02: المفهوم الشامل التنويع الاقتصادي.

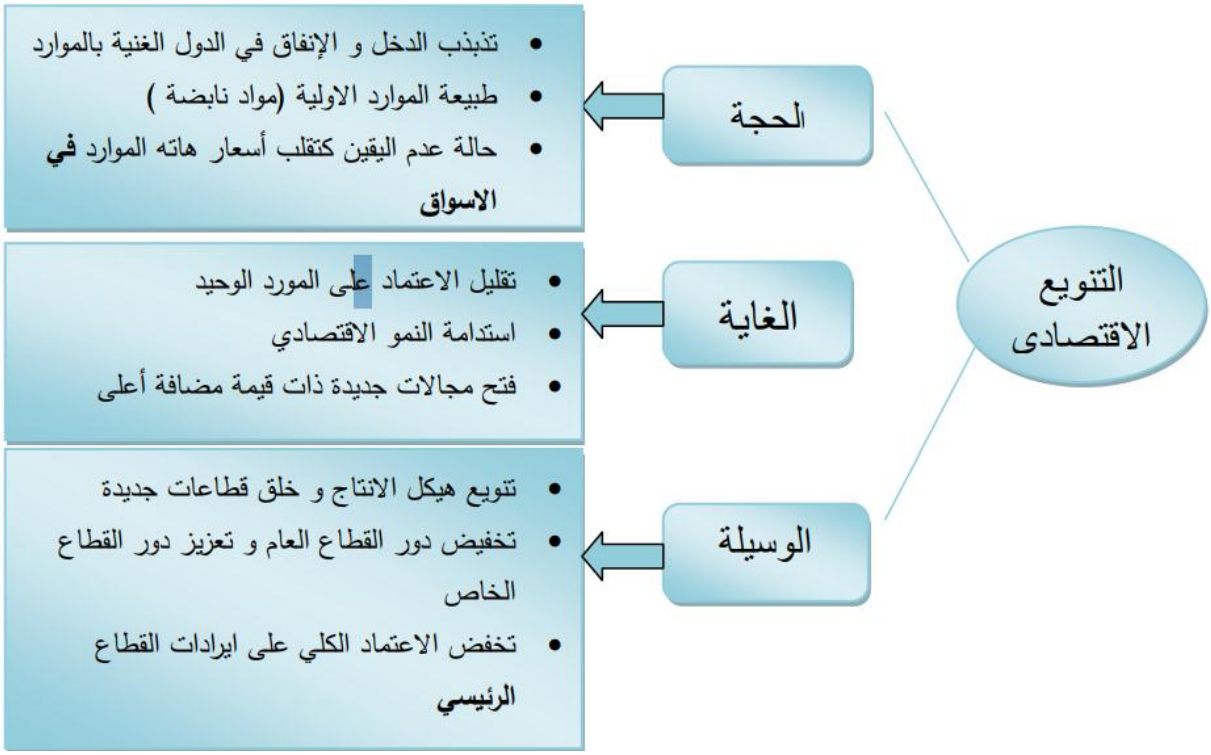

المصدر : نصير عبد الله ، عبد الحميد حفيظ ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد : 7 ، العدد : 2 ، جامعة العربي التبسي ، تبسة (الجزائر) ، ص 413

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي.

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الموازنة العامة، مما يساعد في تحقيق الأهداف الموضوعة لذلك. يتم ذلك من خلال تفعيل عدة قطاعات إنتاجية على الأقل، بحيث تساوي نسبة مساهمتها نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

تتأثر أسعار المحروقات بعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، حيث تحدد في أسواق دولية مثل نيويورك ولندن، مما يشكل خطرًا على مداخل الدول النفطية وموازناتها العامة، وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: يؤدي إلى التحرر من التركيز تساهم عملية التنويع في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، حيث تقلل من الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي قد تخضع لتقلبات دورية من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بفوائد الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية في الناتج المحلي

الإجمالي، يتم تعزيز التجارة الخارجية والداخلية، مما السلعي والاعتماد على سلة محدودة من الصادرات و مصدر واحد للدخل.

- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي: تسعى العديد من دول العالم إلى زيادة فاعلية القطاع الخاص، حيث يُساهم هذا القطاع في توظيف المزيد من العمالة الوطنية ويملك القدرة على خلق قاعدة اقتصادية واسعة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية. وقد أدركت هذه الدول الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لذا تعمل جاهدة على إزالة القيود المفروضة عليه وتوفير التجهيزات اللازمة لدعمه.
- تنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات: يؤدي التركيز الاقتصادي على قطاع واحد إلى تقليل مساهمة باقي القطاعات في إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يلاحظ في الدول النفطية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا الاعتماد يحد من مساهمة القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة والسياحة والزراعة. ومع ذلك، إذا انخفضت أسعار النفط، فقد ينعكس ذلك إيجابًا على القطاعات غير النفطية، مما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل والمواد الخام، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج[1]

الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل والمواد الخام، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج .

- تقليل المخاطر الاستثمارية: جوهر فكرة التنويع الاقتصادي يكمن في عدم وضع جميع الاستثمارات في سلة واحدة، مما يعني أنه كلما زاد الاستثمار في عدة قطاعات انخفضت المخاطر الاستثمارية. يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر. إذ إن توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد، مما يعزز الاستقرار والقدرة على مواجهة التحديات.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية: يتم ذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصادر للدخل والنقد الأجنبي والعائدات الميزانية العامة، مما يُسهم في رفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] غالب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر، 2017، ص: 84

يشمل ذلك تشجيع الاستثمار في هذه القطاعات، مما يساعد على تحقيق تنمية مستدامة تعزز من استقرار الاقتصاد وتوسع فرص العمل.[1]

المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي.

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها التنويع الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

1-التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: يعتبر الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة كمصدر رئيسي للدخل خطرا يهدد التنمية الاقتصادية، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على المواد الخام الأولية، التي غالبا ما تتوفر لها بدائل، أو يكون نضوبها محدودًا، أو تتعرض أسعارها لعوامل تقلب مستمرة. لذا، فإن التنويع الاقتصادي يعكس أهمية التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة.

2-التنويع الاقتصادي عملية تراكمية زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج

والإنتاجية: التنويع هو عملية تهدف إلى تحقيق توازن في الهيكل الاقتصادي من خلال تعزيز النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني. يسهم ذلك في زيادة الإنتاج من حيث الكمية والنوعية، مما يساعد على الوصول إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، سواء في القطاعات الفرعية أو على المستوى الوطني العام. في سياق التنويع يتم تعزيز الاقتصاد بالأجهزة والآلات، وتتطور مجموعة متنوعة من الفروع والأنشطة المتصلة، مما يؤدي إلى كسر الهيمنة الاقتصادية الأحادية.

3-التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة التنويع الاقتصادي: هو عملية تهدف إلى تحقيق استقرار يعزز دور القطاع الخاص مع الحفاظ على مساهمة القطاع العام في دعم التنمية. يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يمثل توجها استراتيجيا نحو تحقيق تنمية مستدامة تمتلك مقومات البقاء والنمو المستمر. هناك ارتباط وثيق بين التنويع الاقتصادي والاستدامة، حيث يشكل كلاهما عنصرين أساسيين في بناء اقتصاد مستدام. يسهم التنويع في تقليل التذبذبات الاقتصادية وزيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية للدولة.

[1] بن جلول خالد وآخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000 2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 02، 2020، ص 55

من منظور التنمية المستدامة، يعتبر التنويع الاقتصادي ضمانًا للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، إذ يتضمن توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. هذا لا يعني فقط زيادة المخرجات بل يعزز أيضًا استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الاقتصادية. كما يسعى التنويع إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل تلبية احتياجات الفقراء، وفتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال مورد واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال. إضافة إلى ذلك، يؤسس التنويع الاقتصاد قائم على الوفرة ويضمن العدالة بين الأجيال[1].

المطلب الثالث: مستويات التنويع الاقتصادي

توجد عدة مستويات لتنويع الأنشطة الاقتصادية بل تختلف باختلاف أشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع المرتبط بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، و التنويع المرتبط بالمستوى الكلي المتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية تنويع الصادرات.[2]

- تنويع القاعدة الإنتاجية وتعني توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد. وقد يتم إنجاز تنويع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطوير حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى تنويع الاقتصاد.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وشبه الضريبية، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات تتراجع عدد الأوعية والمصادر المالية، ومن ثم احتمالية تعرض الموازنة العامة للدولة لاختلال والعكس صحيح

[1] بلعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر 2017/2018، من 19.

[2]. خيرة مجدوب (2020) الأساليب الحديثة القياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته المجلد الأول). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

- تنويع الصادرات تعاني الدول التي تعتمد في تصديرها لسلعة أو عدد محدود من السلع من أزمات حادة، خاصة أثناء اكتشاف بدائل لها أو نفاذها إذا كانت هذه السلع ناضبة أو تدهورت أسعارها في السوق العالمية، فإن تنويع هيكل الصادرات السلع الخدمات) تعتبر عملية مهمة وإستراتيجية في الميزان التجاري لأي دولة، حيث إنه في حالة ما إذا واجهت بعض المنتجات صعوبات في السوق الدولية فإنه يتم تعويضها بسلع أخرى لكي تحافظ الدولة على الحد الأدنى من إيراداتها.
- تنويع الأسواق الخارجية بالإضافة إلى تنويع سلة المنتجات داخل محفظة الصادرات فإنه كذلك تعتبر عملية استهداف أسواق دولية واسعة ومتنوعة ضرورية وهي ضمن الإستراتيجيات الحديثة للتصدير، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي أصبحت تتسم بعدم الاستقرار، فالتعامل من أسواق محدودة وما يمكن أن تتعرض له من اضطرابات سوف يكون له انعكاسات خطيرة على الدول المصدرة مثل ما هو الحال اليوم في السوق البترولية، وعليه تعتبر عملية إقامة شبكة واسعة مع الأسواق الدولية من أهم الخيارات المتاحة حاليا.
- تنويع مصادر الموارد الأولية تعتبر الموارد الأولية ضرورية لإنتاج أي سلعة أو خدمة كانت، وفي الدول النامية قد تكون هذه الموارد متاحة محليا أو قد يتم اللجوء إلى استيراد الجزء منها. والحصول على هذه الموارد من مصادر محلية أو أجنبية بطريقة مستمرة تعتبر عملية ضرورية ضمن سلسلة الإنتاج، وعليه فإن ضمان انسياب مثل هذه الموارد بطريقة منتظمة هو الآخر يتطلب استهداف مصادر أسواق) تموين متنوعة.

الشكل رقم 03: الآثار السلبية الاقتصادات النفطية

المصدر: حامد عبد الخميس الجبوري) 24/10/2020) ، الآثار السلبية الاقتصادات النفطية – العراق نموذجاً ، متاح على الرابط : http://fcdrs.com

المبحث الثالث: الإطار العام لعمل المؤسسات الناشئة.

تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها على الابتكار والتكيف السريع مع التغيرات في الأسواق، مما يجعلها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. تنشط هذه المؤسسات في مجالات متعددة تعتمد على التكنولوجيا والتطوير المستمر لتلبية احتياجات المستهلكين بفعالية أكبر. ابتكار المنتجات والخدمات الحديثة يفتح فرصًا واسعة أمامها للتوسع والنمو في قطاعات متنوعة. وبفضل مرونتها وقدرتها على التجديد، تساهم المؤسسات الناشئة في تحفيز المنافسة وخلق حلول مبتكرة تعزز من جودة الحياة. كما تلعب دورًا مهمًا في تقديم بدائل متطورة تواكب التطورات العالمية، ما يجعلها رافدًا أساسيًا في بناء اقتصاد متجدد ومتوازنة.

المطلب الأول: مجالات نشاط المؤسسات الناشئة.

ينجذب مؤسسو المؤسسة الناشئة إلى بعض الصناعات والتخصصات لأنها تمكنهم من تحقيق نتائج ممتازة بسرعة وبسبب ميلهم إلى المرونة والقدرة الاستيعابية يتوسع سوق المنتجات الجديدة دائمًا، بينما يتقلص سوق المنتج التقليدي باستمرار التغيير والتحسين والابتكار يجذب العميل ويزيد من استعداده لإنفاق. وطالما أن هناك ابتكار ، فإن السوق سوف يكون موجودا، نذكر من بين تلك المجالات ما يلي:

أولا: التكنولوجيا النظيفة نظرًا لحقيقة أن الحفاظ على البيئة أصبح الآن أولوية قصوى لجميع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، فضلاً عن دعمها وتفويضها من قبل السياسات والقوانين واللوائح العامة، فإن المنتجات القديمة ذات التكلفة البيئية المرتفعة تفقد حصتها في السوق بشكل طردي لفائدة المنتج النظيف. منتجات التكنولوجيا، والتي هي أكثر جاذبية للمؤسسات الصاعدة تعمل جاهدة على تحقيق كفاءة استخدام الطاقة. التركيز على الموارد التي تتجدد ويمكن إعادة تدويرها[1]

ثانيا: النقل والخدمات اللوجستية والتي تتيح حركة البضائع والمواد وحركة الأشخاص بأسرع وأرخص الطرق وأكثرها أماناً ، لأن مشكلة النقل لا تزال تثير العديد من الأسئلة سواء المتعلقة بالتكلفة أو الزمن، وهذا ما يعطي فرصة هامش واسع لتقديم الحلول الملائمة، وهذا ما يسمح لهذا النوع من المؤسسات

بتحقيقه؛

ثالثا: التكنولوجيا الفلاحية والغذائية : إن الاتجاه نحو مكننة الزراعة وتخزين المنتجات الزراعية ووسائل النقل كجزء من سلاسل التوريد يثير العديد من المشاكل التي تحتاج إلى حل، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التصنيع أو التعليب والتخزين والتوزيع، أو تتعلق بصيانة المشاتل والمحاصيل والثروة المتعلقة بالحيوانات، وبالتالي الاستفادة من كافة الموارد المتاحة بطريقة أفضل ونهج حديث لضمان الأمن

[1] شيرين شحاتة عبد الفتاح برنامج في التكنولوجيا الخضراء لتنمية التفكير المستقبلي، كلية التربية المجلة العلمية، جامعة أسيوط، مصر،المجلد 38، العدد الأول، الجزء الثاني جانفي 2022، ص 10.

الغذائي، حيث أن محدودية الأراضي والمياه الخصبة تستدعي اهتمام الدول الناشئة .المؤسسات في هذا المجال[1]

رابعا: السياحة والضيافة من أكثر المناطق خصوبة للأعمال الناشئة، والتي تحقق الراحة والرضا للسائح، وتسهل بلوغ لأجمل وأفضل المواقع السياحية، مع حسن الاستقبال والخدمة الجيدة والرعاية والعناية عند الحاجة، كما تشير التطبيقات العمل على جمع المواقع السياحية والخدمات المتوفرة في كل موقع والوكالات المعتمدة في المنطقة مع قائمة الأسعار والإقامة والخدمات مما يتيح القدرة التنافسية وإمكانية الاختيار ؛

خامسا: العالم الافتراضي: الذي يجذب المهارات في عالم البرمجيات باستمرار، لأنه يتطلب مهارات معرفية أكثر من الوسائل المادية، أي أنه يحتاج إلى أجهزة وبرمجيات ومهارات علمية لإنتاج تطبيقات مبتكرة ضرورية للشركات ومساحات الأسواق الكبيرة، والمدارس والجامعات وغيرها مما يتيح لها تسهيل نشاطه وزيادة مساحته وزيادة كفاءته ويتيح لمستخدميه زيادة عملهم بكفاءة أكبر، حيث أن التطبيقات المستخدمة في الإنتاج والتسويق والنقل والأبحاث والإعلام وغيرها من الميادين التي تستفيد منها هذه الوظيفة من أجل دعم وتطوير الأعمال ذات الطابع التجاري[2]

سادسا: الأمن السيبراني: يعتبر مجال حساس للغاية، و ضروري للمؤسسات العمومية والخاصة والمدنية والعسكرية يهدف لحماية المعلومات من القرصنة والاختراقات، وأنظمة المعلومات من الاضطرابات الناتجة عن الهجمات الإلكترونية التي في غالب الأمر تكون بعيدة عن الملاحقة بسبب صعوبة تعقب مرتكبيها. ولذلك فإن الأمن السيبراني يسمح بأداء المهام والأنشطة غير الحكومية والحكومية بشكل آمن ودون انقطاع، حيث أن المنفلتين في ميدان تكنولوجيات المعلومة على استعداد لتعطيل أي نشاط في

[1]Keith Fuglie et autres; Harvesting Prosperity; Technology and Productivity Growth in Agriculture; The World Bank; www.worldbank.org; 2020; P95؛

[2]هالة إبراهيم حسن أحمد التصميم الرقمي لتكنولوجيا الواقع الافتراضي، على ضوء معايير جودة التعلم الإلكتروني، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح المجلد السادس، العدد 11 ديسمبر 2017، ص 73

أي بلد، ما لم يتم تعزيز البرامج وضمان اليقظة للتصدي للهجمات الإلكترونية في كافة المؤسسات والوزارات[1]

سابعا: التكنولوجيا الزراعية ومع تغير المناخ وقلة الأمطار والمياه وعدم التوازن البيئي، يحتاج النشاط الفلاحي إلى وسائل تكنولوجية متطورة لتحسين مردودية العمل وزيادة المحصول كما ونوعا، بداية من تحسين البذور إلى متابعة النباتات ومراقبة الثمار. يتيح لك معرفة كمية المياه اللازمة والأسمدة التي

تحتاجها المحاصيل، كل هذا بتطبيقات جديدة حسب الاحتياجات، مما يمنح المزارع إمكانيات أفضل ونتائج أفضل.

ثامنا: التكنولوجيا الرياضية : كل ما يتعلق بإدارة المشجعين واللاعبين والميزانيات والأندية والتدريب، وكذلك إدارة المسابقات الرياضية في الأماكن الكبيرة، وذلك لضمان نجاح الأحداث الرياضية المختلفة بفضل التطبيقات أو البرامج أو المقترحات، مثل المبيعات التذاكر الإلكترونية وكذا البوابات الإلكترونية وغيرها من الإجراءات لتحسين كفاءة التنظيم والإدارة الرياضية؛

تاسعا: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة: يعتبر الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن جزء لا يكاد يتجزأ من حياة الناس والمؤسسة الخاصة والعامة، حيث حدث تحول كبير نحو التحكم الآلي في عدة من أنشطة، بالإضافة إلى المؤسسات المعتمدة في أدائها على الذكاء الاصطناعي. البرمجة المتطورة والآلية، فضلا عن وفرة البيانات الضخمة. في عصر الإنتاج المعرفي المتسارع وكثرة الأعداد والتدفق العالي للمعرفة والمعلومات فإن معالجتها تتطلب برمجيات متقدمة ومتطورة باستمرار لمعالجة البيانات الهائلة من أجل استخلاص النتائج لوضع السياسة والاستراتيجية المناسبة لبلوغ الأهداف المخططة، لأن الواقع أصبح أساس بناء المستقبل، وما لم تتم معالجة التدفق الكبير للبيانات بشكل صحيح، لا يمكن اتخاذ القرارات الصحيحة. يشير الذكاء الاصطناعي لأنظمة الحاسوب التي تملك القدرة على تقليد

[1]عبد الوهاب كريم حميد الأمن السيبراني القيود والتحديات في ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة العقد الاجتماعي، مركز البحوث القانونية في وزارة العدل إقليم كوردستان . العراق 2021ww.zeinjuridique.com، ص 316

عمليات الذكاء الطبيعي، مثل التعلم والتفكير الذاتي، للعمل على التغلب على تحديات النمو الاقتصادي وزيادة التطور والنمو في جميع الميادين والمواقف[1]

عاشرا: البيوت والمدن الذكية يبحث الإنسان دائما عن الراحة في حياته اليومية ولا يتوقف عند تطور معين مهما كان مريحًا . لذلك تعتبر المنازل الذكية مطلب يسعى اليه الجميع، خاصة أولئك الذين لديهم هموم كثيرة ويحتاجون إلى التخلص من التوتر . ضغوط الحياة، خاصة إذا كان لديهم القدرة على تحمل تكاليف التقنيات والطرق الحديثة، وعلى استعداد لدفع الكثير من المال. إنه أمر رائع بالنسبة لأولئك الذين يمنحونهم الراحة في إدارة منازلهم ومدينتهم بشكل أكثر راحة حيث يمكنهم إدارة الأسر المختلفة. القيام بالأعمال المنزلية عن بعد، خاصة عند عودتهم إلى المنزل، لأنه مع تطبيق الهاتف الذكي يمكن تحضير وجبة أو غيرها؛

احدى عشر: التكنولوجيا التعليمية: بدأ التعليم التقليدي في الاختفاء مع بروز التكنولوجيا الحديثة، والتعلم عن بعد، وعقد الامتحانات والمسابقات دون مشاركة ، والمكتبات الإلكترونية والترجمة الآلية. ولا يزال هذا المجال بحاجة إلى الاستثمار والبحث وإنشاء المؤسسات الناشئة. التطوير والتحديث، الذي يتيح لجميع

اثنا عشر : التصنيع المتقدم و الروبوت مجالات استخدام الروبوتات واسعة جدًا وتستمر في التوسع بفضل دخول تكنولوجيا النانو إلى ميادين واسعة، بما في ذلك الطب الحديث والمتطور، وبما أن التطبيقات تشكل جزءًا أساسيًا من مجال الروبوتات، فإن أولئك الذين يريدون إنشاء مؤسسات ناشئة و سيجدون في هذا المجال الفرصة المناسبة لذلك، خاصة إذا تبنوا... المؤسسات الكبيرة هي الرائدة عندما يتعلق الأمر بأفكار المؤسسات الناشئة وتكون بمثابة منفذ لتسويق تطبيقاتها؛

ثلاثة عشر : التجارة الالكترونية : وهي الأكثر استيعابا التطبيقات الهاتفية والأوفر حظا وغيرها مما يجعل ممارسة الأعمال التجارية أسهل لجميع الأطراف والموردين والباحثين والمنتجين والمستهلكين، وتبقى هذه التطبيقات لها قابلية التطوير والتحسين، لأن التجارة الإلكترونية مكنت من تجاوز الأسواق

[1] عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجامعة الافتراضية السورية www.pedia.svuonline.org

التقليدية، وقلصت الزمان والمكان، وخفضت التكاليف، وزادت من حالة الحركة التجارية محلياً ودولياً، مما أعطاها بعداً جديداً يعتمد على العالم الافتراضي.

أربعة عشر: تكنولوجيا المال: مع تطور التجارة الخارجية والداخلية وزيادة المعاملات اليومية القائمة على التبادلات والتسويات يعتبر تطوير طرق الدفع في غاية الأهمية لتسهيل عمليات التبادل والمعاملات المختلفة، وتعد تكنولوجيا المال الوسيلة الرئيسية للتغلب على المشاكل السيولة والمدفوعات الكبيرة ومشكلة تحويل الأموال من وإلى الداخل مما يرفع من درجة الثقة. ويسرع التسويات المحلية والدولية، مع اعتماد العملات الإلكترونية والمشفرة في العديد من البلدان، ودخول الجزائر في هذا المجال.

خمسة عشر: التكنولوجيا الصحية ولا تزال التحديات التي تواجه قطاع الصحة تستوجب إيجاد الحلول المبتكرة، سواء تعلق الأمر بالعمليات العلاجية والمراقبة الصحية والمواعيد وترتيبات الاستقبال وجلسات العلاج، ولكن أيضا تلك المرتبطة بإنتاج الأدوية وتوزيعها وإدارة مخزونها، وهو ما قد تجده المؤسسات الناشئة مناسبا. حلول لهذا.

ستة عشر: البرمجيات: يعتبر مجال أوسع مستمر في النمو والتطور، حيث يقدم لجميع القطاعات أحدث البرامج والتطبيقات لأجهزة الكمبيوتر والهواتف المتطورة. والمنافسة في ميدان التطوير والتحديث تسمح بظهور شركات ناشئة تمتلك إمكانيات واسعة لتكون عمالقة في هذا المجال. المستقبل، لأن البرمجيات تعتمد على تطوير البرامج الموجودة وابتكار برامج جديدة في كافة المجالات. هذه المجالات وغيرها تسمح للمؤسسات الناشئة بالظهور باستمرار كلما زادت الحاجة إلى تطوير الواقع، سواء تعلق

الأمر بالجانب الإنتاجي أو الخدمي، لأن الأفكار الجديدة والمبتكرة لها القدرة على تغيير الواقع نحو الأفضل، لزيادة رفاهية الإنسان وتوفير سهولة الحياة والراحة المناسبة لكل عصر، بحيث لا تكون هناك حدود للابتكار والتطوير والتي تمضي بها المؤسسات الناشئة قدما، بدءا من فكرة بسيطة تتحول إلى مشروع مبتكر لتصبح واقعا يعالج المشاكل ويقدم الحلول للتغلب على العقبات.

المطلب الثاني: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

1. الدول والحكومات:الغطاء الأساسي والأصلي للمؤسسات الناشئة هي التي تعطيها الاهتمام والرعاية، من خلال الاعتراف بها كلبنة أساسية في اقتصادها، ويمكن أن تؤدي دورا رياديا في مجال الحلول

المبتكرة، ليتم سن القوانين المناسبة والمشجعة لها، ومنحها امتيازات جبائية و تفضيلات جمركية، مع توفير التمويل الميسر والسوق القادرة على استيعاب المنتجات في المراحل الأولى، تجنبا للفشل المحتمل في ظل سوق شديدة التنافس

2. رأس المال المخاطر:أو رأس المال الجريء، الذي يطمح لتحقيق أعلى الأرباح في ظل مخاطرة عالية، وهذا ما تحتاجه المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار، ويفضل في هذا الاتجاه اعتماد صناديق التمويل الجماعي لأجل تقاسم المخاطر والعائد ما يسمح بتمويل عددا أكبر من المؤسسات الناشئة، فتزداد فرص نجاح أحد المشاريع أو بعضها، وهذا يعوض الخسائر في إحداها عند نجاح الأخرى.[1]

لقد لعب رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في النصف الثاني من القرن العشرين في نشوء شركات ناجحة، تطورت لتكون عالمية خاصة في مجال المعلوماتية التي كانت في الأصل صغيرة تعتمد على الابتكار يكتنفها الفشل في بداية نشاطها، ما يعني أن التمويل يحمل مخاطرة عالية، لكن نتائج النجاح تكون كبيرة.

3.المستثمرين الملاك: توجد مؤسسات تستهدف المشاريع المبتكرة، على أن تمتلك براءة الاختراع، تخصص مبالغ معتبرة للمخاطرة، وتتبنى الأفكار المبدعة، تعمل على تحويلها إلى منتجات تكتسب بها مساحة سوقية تكسبها قوة تنافسية كبيرة، هذا النوع من المؤسسات هو الداعم القوي للمؤسسات الناشئة التي لا يمكنها توفير التمويل لا ذاتيا استدانة، ومع وجود من يحمل عبء التمويل دون التزام، يسمح لها ذلك بممارسة النشاط دون الخوف من عدم النجاح والمؤسسة المالكة يمكنها منح الخبرة اللازمة للمؤسسة الناشئة.

4. الجامعات:الجامعة هي المجال الطبيعي لبروز المؤسسات الناشئة، لقدرة منتسبي الجامعات على توليد الأفكار المبدعة، نظرا للتكوين العالي للطلبة، الذي يمنحهم القدرة على معالجة المشاكل القائمة وتوصيف الواقع وتقديم الحلول من خلال الأبحاث الجامعية والدراسات التطبيقية والأعمال العلمية القابلة للتنفيذ.

[1]– عبد الكريم أحمد قندوز مقترحات لتفعيل دور التمويل برأس المال المخاطر بالمملكة العربية السعودية ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير المملكة العربية السعودية، العدد السادس، سبتمبر 2017، ص 109

5. الحاضنات:إن الأفكار المبدعة ذات الإمكانية التنفيذية قد يملكها أفراد ليست لديهم القدرات الكافية من مال ومقر ووسائل لتحقيقها على أرض الواقع، وإن توفّر لهم ذلك، قد لا يجدون منفذا سوقيا لها، لذا توجد الحاضنات التي ترعى الأفكار والمقترحات والمشاريع المبتكرة، ترافقها لتصبح واقعا [1]، يمكنها النمو مع مرور الزمن تقوم بشأنها.إن حاضنات الأعمال أو المشاتل كما تسمى هي الراعية الأولى للمبدعين أصحاب الأفكار الساعية لحل مشاكل أو تحسين واقع أو ابتكار منتجات لفائدة الأفراد والمجتمعات [2]، والحاضنة مهمتها إذن استقطاب الأفكار المبتكرة، رعايتها، منحها الوسائل، إخراجها للوجود، وتسجيلها بأسماء أصحابها، ليكون لهم الحق في امتلاكها وامتلاك نتائجها، لمنع السطو أو التقليد والقرصنة التي تمنع الناس من حقهم لذلك تحرص الدول والمجتمعات على إنشاء هذه الحاضنات وامدادها بالوسائل المناسبة لأداء مهامها، وتعد الجامعة الفضاء الأول للحاضنات لأجل تمكين الطلبة من تثمين أفكارهم وتجسيدها في مؤسسات ناشئة، فليس كل حامل فكرة قادر على التجسيد بمفرده، ولا يمكن للحاضنة أيضا أن تؤدي دورها دون اتصال أصحاب الأفكار المبتكرة معهم. غير أن الحاضنات ليست الجهاز الوحيد لدعم المؤسسات الناشئة، إذ توجد أجهزة أخرى، يتعلق الأمر بمصانع الشركات ومسرعات الأعمال

[1]Karl Dalex. Incubateurs, start-up et partenariats. Gestion et management. Université de Strasbourg, 2020; P 209

[2] إيثار عبد الهادي الفيحان دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون ص

80 2012

الشكل رقم04: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

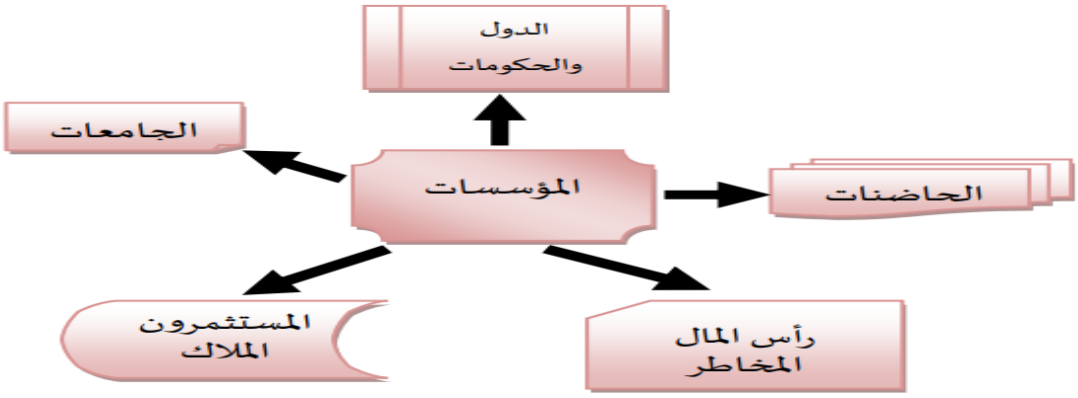

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة.

إن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع هو غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة.[1]

1. مرحلة البحث والتطوير: هي مرحلة البحث والتطوير حيث يملك المقاول فكرة المشروع الأولية ويقوم بدراستها وبلورتها حتى يتحقق من كونها فرصة عمل حقيقية، عادة في هذه المرحلة تنتقل الفكرة من نتائج بحث علمي إلى مشروع مقاولتي، في هذه المرحلة يعتمد المقاول على موارده الذاتية أو بعض المساعدات والإعانات والمنح الدراسية لتمويل الحاضنات.

2. مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه صاحب الفكرة في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هما المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الأشخاص المستعدين

[1]–Aidin Salamzadeh, Hiroko KawamoritaKesim, Startup Companies: Life Cycle and Challenges, conference paper: the 4th International Conference on Employment, Education and Entrepreneurship (EEE), At Belgrade, Serbia, ResearchGate, January 2015, pp03-05

المغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفعا لسعر، ويبدأ الإعلام والدعاية للمنتج.[1]

3. مرحلة الحماس: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكرة الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.[2]

4. مرحلة الانزلاق التدريجي والتسلق: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين برأس المال المغامر بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها مرحلة التحور من المستقبل للمشروع، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون قد منخفضة.[3]

5. مرحلة الصعود الجديد: وهذا للخروج من المرحلة السابقة بفضل تبني ابتكار جديد يسمح بتحسين المنتج أو طرق إنتاجه، وسائل إنتاجه، طرق توزيعه وإعادة تسويقه من جديد. يتم إنجاح هذه المرحلة عادة بفضل دعم شركات رأس مال المخاطرة أيضا.[4]

6. مرحلة النمو والصعود: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 % إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[5]، ويمكن إبراز دورة حياة المؤسسات الناشئة من خلال الشكل التالي:

---

[1] لمومن عبد الكريم، كرمية توفيق عاشور حيدوشي حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية بالجزائر، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد في الجزائر) ، جامعة البويرة 2021، ص 17

[2] المرجع نفسه

[3] زكية معزوز، زهوة خلوط دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد في الجزائر) ، جامعة البويرة 2021 ، ص 68

[4] – مزيان أمينة ، عماروش خديجة إمان، مرجع سابق، ص 33

[5] المؤمن عبد الكريم، كرمية توفيق عاشور حيدوشي، مرجع سابق، ص 17.

الشكل رقم05: دورة حياة المؤسسات الناشئة

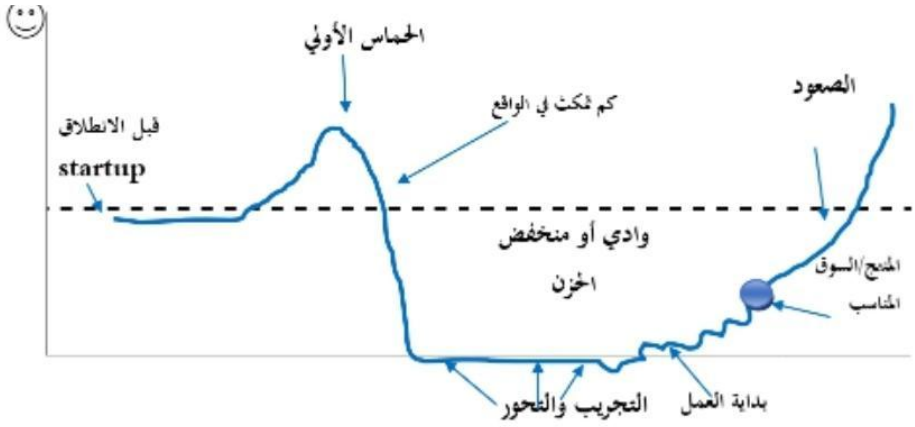

المصدر: http://www.paulgraham.com/growth.html

خلاصة الفصل:

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا في إعادة تشكيل الاقتصاد الحديث عبر تعزيز الابتكار، توسيع الأنشطة الإنتاجية، وتحقيق التنويع الاقتصادي. فهي توفر حلولًا جديدة وتساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مما يرفع قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات العالمية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات عقبات عديدة، تشمل القيود التنظيمية، ضعف التمويل، والبيروقراطية الإدارية، مما يحدّ من نموها وتأثيرها في الاقتصاد الوطني.

رغم هذه التحديات، تمتلك الجزائر فرصًا كبيرة لدعم المؤسسات الناشئة، لا سيما مع تزايد الاهتمام الحكومي باقتصاد المعرفة، والتوسع في التحول الرقمي، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. غير أن نجاح هذا التحول يتطلب إستراتيجية متكاملة تشمل تحسين البيئة التنظيمية، توفير دعم مالي مستدام، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الناشئة والقطاعات الإنتاجية الكبرى. الاستثمار الفعّال في هذا المجال لا يخلق فرصًا اقتصادية جديدة فحسب، بل يساهم في بناء اقتصاد أكثر استقرارًا وتنافسية، قادر على مواكبة التغيرات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة..

الفصل الثاني

❖ أهمية المؤسسات الناشئة ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي

- ✓ المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني:إمكانية التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية
- ✓ المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي

تمهيد:

في ظل الجهود المستمرة لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات، أصبحت المؤسسات الناشئة إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تسهم في إعادة هيكلة المشهد الاقتصادي وتعزيز الاستدامة. فهذه المؤسسات، بفضل قدرتها على الابتكار والمرونة في الاستجابة لمتغيرات السوق، تستطيع إدخال أنشطة جديدة، وخلق فرص عمل، وتعزيز القطاعات الإنتاجية غير التقليدية التي تساهم في تحقيق اقتصاد أكثر تنوعًا وتوازنًا. ومع ذلك، فإن هذا التحول يواجه العديد من العراقيل، من بينها الصعوبات التنظيمية التي تحد من سهولة تأسيس الشركات الناشئة، وضعف التمويل الذي يشكل عائقًا أمام توسعها، إلى جانب غياب البيئة الاستثمارية الملائمة التي تمكنها من المنافسة محليًا ودوليًا.

ورغم هذه التحديات، هناك فرص واعدة يمكن استغلالها لدفع عجلة التنويع الاقتصادي، أهمها الإمكانات الكبيرة التي يوفرها التحول الرقمي، وزيادة الاهتمام الحكومي بتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، فضلًا عن إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية التي نجحت في بناء نماذج اقتصادية تعتمد على المؤسسات الناشئة كعامل رئيسي للنمو. وبالتالي، فإن نجاح الجزائر في تحقيق هذا التحول يعتمد على مدى قدرتها على معالجة العراقيل التي تعيق نمو المؤسسات الناشئة، واستغلال الفرص المتاحة بفعالية، عبر سياسات اقتصادية متكاملة تعزز بيئة ريادة الأعمال، ودعم الابتكار، وتشجع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، مما يتيح بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا. وفي هّا الفصل سوف نشير إلى هذه المباحث

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني:إمكانية التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمثل المؤسسات الناشئة أحد أبرز الفواعل الاقتصادية الجديدة التي تسعى الجزائر إلى توظيفها ضمن رؤيتها الإستراتيجية للخروج من التبعية التاريخية لقطاع المحروقات. ويعد فهم واقع هذه المؤسسات خطوة أساسية لتحديد مدى جاهزيتها للمساهمة في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. ويشمل هذا الواقع الجوانب القانونية والتنظيمية التي تؤطر نشأتها، إضافة إلى الإطار المؤسسي الداعم لها، مثل الحاضنات والهيئات العمومية، فضلًا عن التحديات التي تواجهها على مستوى التمويل، السوق، والبنية التحتية. ويأتي هذا المبحث تشخيص شامل لبيئة المؤسسات الناشئة في الجزائر، واستكشاف مدى تكاملها مع التوجه الوطني نحو تنويع القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الإطار التأسيسي والتنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

أمام التحولات الاقتصادية الراهنة، باتت المؤسسات الناشئة محورًا رئيسيًا في سياسات التنمية والابتكار، ما دفع الجزائر إلى الاهتمام بها قانونيًا وتنظيميًا. فرغم تحفظ المشرع في تقديم تعريفات صريحة، إلا أنه أدرج مفهوم المؤسسة الناشئة ضمن عدة نصوص، مع تحديد معايير خاصة لتصنيفها، تشمل مدة النشاط، طبيعة الابتكار، وهيكلة رأس المال. كما تم إنشاء هيئات مختصة للإشراف عليها، في إطار بيئة تنظيمية تهدف إلى دعم المشاريع المبتكرة وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

1. الإطار التأسيسي:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لسنة 2020 الشروط الواجب توفرها لتصنيف مؤسسة ما كمؤسسة ناشئة في الجزائر، وهي كالتالي:

- الخضوع للقانون الجزائري:يجب أن تكون المؤسسة مسجلة وتعمل وفق أحكام القانون الجزائري..
- المدة الزمنية:لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات، تُحسب من تاريخ حصولها لأول مرة على "علامة مؤسسة ناشئة"، والتي تُمنح لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
- طبيعة النشاط:يشترط أن يكون النشاط متعلقًا بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات، مع إدماج فكرة مبتكرة، رغم من غياب معيار دقيق لتحديد الابتكار.

- ❖ رقم الأعمال:يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال الحد الذي تحدده اللجنة المختصة، دون أن يتعدى 4 مليار دج كما هو معمول به للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ هيكلة رأس المال:ينبغي أن يملك الأشخاص الطبيعيون أو صناديق الاستثمار أو مؤسسات ناشئة أخرى على الأقل 50% من رأسمال المؤسسة.
- ❖ إمكانية النمو:يشترط أن تتمتع المؤسسة بقدرات عالية على النمو والتوسع للخروج بسرعة من مرحلة الاحتضان.

عدد العمال:لا يتجاوز عدد العمال 250 عاملًا، وهو نفس الحد المعتمد لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.الإطار التنظيمي:

تجسيدا لتوجيهات الدولة الرامية إلى دعم وترقية المؤسسات الناشئة، تم وضع إطار تنظيمي لهذا النسيج المؤسساتي بإنشاء وزارة خاصة به، إلى جانب إنشاء لجنة وطنية تختص بمنح علامة شركة ناشئة ومشروع مبتكرو حاضنة أعمال .[1]

وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة : في إطار سعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة برزت لأول مرة تسميتها على إحدى الوزارات الجزائرية وهي وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة التي تعد الهيئة الرسمية الأولى المشرفة على هذا القطاع في الجزائر من جانب آخر يضم الهيكل التنظيمي للوزارة مديرية المؤسسات الناشئة التي تعنى بكل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة من خلال عمل مديريتين فرعيتين المديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة و المديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

اللجنة الوطنية لمنح علامة شركة ناشئة ومشروع مبتكر و حاضنة أعمال : تم بموجب المرسوم رقم 20 254 المؤرخ في 15 سبتمبر، إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة شركة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة

[1]مرسوم تنفيذي رقم 254–20 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و "مشروع مبتكر "و "حاضنة أعمال و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها . (2020) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد . 55

أعمال، بالإضافة إلى المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، و المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة ، يرأس اللجنة الوطنية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، وتتشكل من الأعضاء ممثلين عن عدة وزارات.

المطلب الثاني: آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

قامت الجزائر باعتماد عدة آليات تهدف إلى تشجيع إنشاء الشركات الناشئة في مختلف القطاعات، من خلال تقديم حوافز وتسهيلات تساهم في تحقيق نجاحات ملموسة، مما يعزز الإقبال على هذا النوع من المشاريع. ومن بين الأدوات التي تم تبنيها لدعم تمويل هذه المؤسسات الحديثة، تم البدء في تنفيذ نظام جديد يواكب مختلف مراحل تطور ونمو الشركات الناشئة. و تندرج هذه الجهود ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تجسيد رؤية واضحة لدعم ريادة الأعمال والابتكار:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (*ANPT*) ، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (*HUB*) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة سوناطراك " على مستوى حديقة الرياح الكبرى دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية مساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوافر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار و ورقلة، وقسنطينة، ووهران وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

- وأخيراً، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يُكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.[1]
- إعفاء الشركات الناشئة من ضريبة الدخل الإجمالي، ومن الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات، بعد تاريخ الشروع في النشاط، إلى جانب إعفاء التجهيزات التي تقتنيها الشركات الناشئة، قصد إنجاز مشاريعها الاستثمارية، على اعتبار أنها لن تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- والشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، ستكون معفاة من دفع الضرائب أيضا، مثلها مثل نظيراتها الخاضعة للنظام الحقيقي هذه الشركات التي كانت قد استفادت من إعفاء عن دفع الضريبة على أرباح الشركات ، وهو إجراء يهدف إلى إنشاء بيئة اقتصادية تمكن الشركات الناشئة " ستارت أب" من ممارسة نشاطاتها، الأمر الذي تريد الحكومة تعزيزه بإعفاءات جبائية إضافية.
- إقرار تسهيلات للشركات التجارية، ووسطاء عمليات البورصة المعتمدين في توظيف الأموال، وشركات تسيير صناديق الاستثمار، بتقديم الاستشارة في الاستثمارات التشاركية، مع العلم أن هذا النشاط جديد في الجزائر، ويتمثل في تقديم استشارة عبر إنشاء وتسيير عبر الانترنت لأرضية مفتوحة تمكن أصحاب رؤوس الأموال من عامة الناس من الاطلاع عليها، في سياق يضمن شفافية في توظيف وتسيير أموالهم ومن أكثر هذه الوسائل التمويلية شيوعا في العالم، ما يعرف بالتمويل الجماعي المسمى باللغة الإنجليزية (*crowdfunding*) هذه الوسيلة التمويلية تسمح للجميع سواء مؤسسات أو عامة الناس للمساهمة في مشاريع الشركات الناشئة.
- -فتح المجال الشركات الرأسمال الاستثمار، بحيازة أكثر من 49 بالمئة من أسهم الشركات الناشئة حسب تأكيد مصادرنا، مع العلم أن شركات الرأسمال – الاستثمار مسموح لها بالنشاط في الجزائر منذ سنة 2006، غير أنها مقيدة بعدم حيازة أكثر من 49 بالمئة فقط من أسهم الشركات التي تمولها، بموجب قانون -06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، الذي يلزم هذا النوع من الشركات بالانسحاب من أسهم الشركات التي يمولها، بعد انقضاء الفترة المحددة في القانون ذاته بين 5 و 7 سنوات.
- وخلافا وسيلة التمويل الجماعي كراود فولدينغ، فإن نشاط شركات الرأسمال – الاستثمار، تقتصر على مساهمة المحترفين في المجال وليست مفتوحة على عامة الناس ويشار أن البنوك العمومية الجزائرية، لديها فروع متخصصة في المجال، ومن بينها شركة التمويل الجزائرية الأوروبية للمساهمات المعروفة اختصارا بالفرنسية في الب"، التابعة لكل من بنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري كطرف جزائري، والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي علاوة على البنك الأوروبي للاستثمار.

[1]عبد الرزاق . ب (2020)، الحكومة تعلن عن 8 قرارات لدعم المؤسسات الناشئة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة 15:39 https://www.echoroukonline.com/% B

- تأتي التمويلات الجديدة المفتوحة على شركات " ستارت أب"، لتجاوز صعوبات حصولها على تمويل وقروض بنكية، ذلك لأن البنوك العامة وفي الجزائر الخاصة كذلك، ترفض تمويل مشاريع ذات مخاطرة عالية من دون ضمانات ولا تتوفر للشركات الناشئة الشروط التي تطلبها هذه المؤسسات المالية، ما حال دون تطوير هذا النوع من الشركات في الجزائر في غياب تمويل يمنحها الوقت لتقف على أرجلها، وتتمكن من إرضاء مساهميه.[1]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ***ANDI***.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لها دور كحاضنة أعمال من خلال مركز الدعم لإنشاء المؤسسات المنصوص عليه في المادة 28 مكرر للمرسوم التنفيذي رقم : 17-100 [2]حيث يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات عن طريق تقديم خدمة الإعلام والتكوين والمرافقة، حيث يقدم خدمة المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة إنجاز المشروع ويطور بهذه الصفة خدمة جواريه لفائدة حاملي المشاريع في إعداد مخطط الأعمال وتركيب المشروع.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ***ANADE***.

كان يطلق عليها في السابق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث غير اسمها ومهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329[3] أنشأت هذه الوكالة لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات من أجل المساهمة في تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص العمل، لكن بالرجوع إلى النصوص المحددة لمهام هاته الوكالة يتضح أن دورها الأساسي أصبح يتمثل في تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات مصغرة، حيث يظهر بأنه لم يعد لها دور في مساعدة المؤسسات الناشئة باعتبارها حاضنة للأعمال، وبذلك نطرح تساؤل مفاده هل خرجت هاته

[1] سميرة بلعمري (2020) إعفاءات جبائية وتسهيلات تمويلية بالجملة لفائدة الشركات الناشئة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة 33: https://www.echoroukonline.com/%D815

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 05/03/2017 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 16 ، المؤرخة في 08 مارس 2017

[3] – المرسوم التنفيذي رقم : 20-329 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، عدد 70 مؤرخ في 25/11/2020

الوكالة من قائمة حاضنات الأعمال التابعة للدولة، أم لا تزال تقوم بهاته المهمة على الأقل في شقها التمويلي؟ الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مدى توفر شروط

الجدول رقم 01: مراكز الاستشارة والدعم حسب الولاية:

الولاية	عدد حاملي المشاريع المستلمة	عدد المشاريع المدعومة	عدد المشاريع المبتكرة	عدد العمال المخطط له للمشاريع المدعومة
سوق أهراس	*40*	*3*	*0*	*0*
اليزي	*158*	*55*	*0*	*0*
الجلفة	*63*	*25*	*0*	*17*
باتنة	*11*	*11*	*0*	*0*
بسكرة	*146*	*19*	*5*	*0*
سيدي بلعباس	*66*	*31*	*1*	*0*
برج بوعريريج	*78*	*44*	*0*	*0*
شلف	*20*	*20*	*0*	*95*
نعامة	*93*	*18*	*4*	*0*
أدرار	*109*	*8*	*0*	*0*
واد سوف	*5*	*0*	*0*	*0*
جيجل	*223*	*0*	*0*	*178*
خنشلة	*18*	*14*	*1*	*122*
الأغواط	*35*	*8*	*3*	*0*
بشار	*25*	*0*	*0*	*0*
بليدة	*10*	*3*	*1*	*0*
وهران	*133*	*0*	*0*	*0*
ميلة	*15*	*5*	*0*	*0*

تيبازة	*88*	*28*	*1*	*245*
ورقلة	*46*	*4*	*0*	*9*
بومرداس	*17*	*11*	*1*	*45*
بجاية	*67*	*5*	*0*	*0*
البيض	*8*	*3*	*0*	*0*
غرداية	*0*	*0*	*0*	*0*
أم البواقي	*17*	*0*	*0*	*0*
تمنراست	*7*	*3*	*0*	*0*
تندوف	*33*	*13*	*1*	*0*
بويرة	*13*	*0*	*0*	*0*
المجموع	*1544*	*311*	*18*	*711*

(المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد Le Bulletin d'information statistique Données de l'année 2022, 2023, p. 29)

توزيع المشاريع المبتكرة حسب قطاع النشاط:

يمثل الشكل رقم (6) توزيع المشاريع المبتكرة المدعومة من طرف حاضنات الأعمال حسب قطاع النشاط، حيث نلاحظ أن أكبر عدد المشاريع المبتكرة المدعومة يكمن في قطاع الخدمات بمعدل 13 مشروع ابتكاري، أما قطاع الصناعة البناء والأعمال العمومية الفلاحة زراعة الأغذية تم تسجيل على مستواهم مشروع مبتكر واحد فقط في كل قطاع، في حين تم إهمال باقي القطاعات وبالتالي نستنتج أن مراكز الاستشارة والدعم وحاضنات الأعمال تنحاز لدعم المشاريع المبتكرة في قطاع الخدمات، في حين تحمل باقي القطاعات، وهذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، في كل قطاع له أهمية كبيرة خاصة القطاع الصناعة والذي يساعد على رفع الدخل الوطني بمعدل أعلى بكثير من المعدلات التي يمكن تحقيقها من القطاعات الأخرى.[1]

[1] كروشة ايمان وبرايطي حسن (2021) دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي – دراسة تجربة ماليزيا – مجلة دفاتر بوادكس الصفحات 57 – 72

فالشكل رقم (06): توزيع المشاريع المبتكرة حسب قطاع النشاط

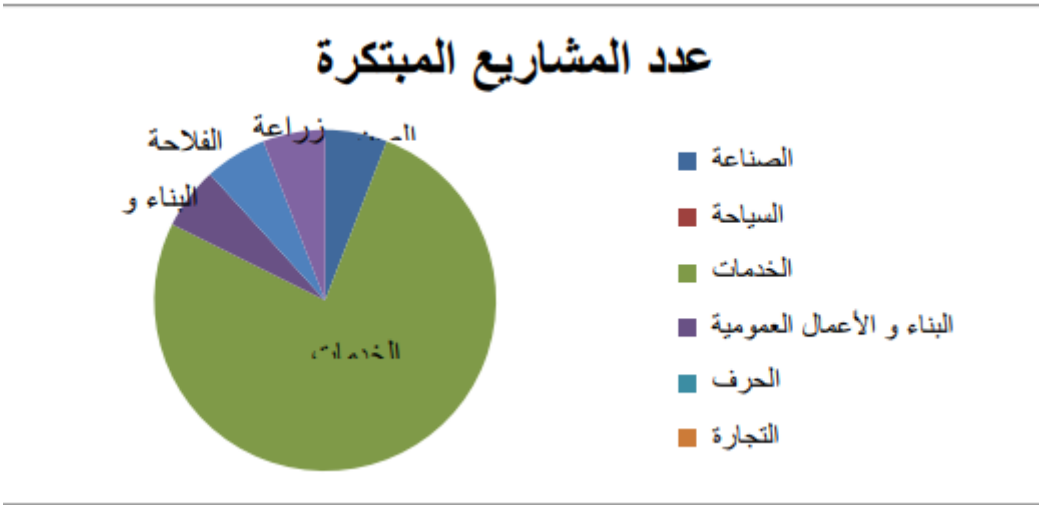

(المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد Le Bulletin d'information statistique Données de l'année 2022, 2023, p. 30)

المطلب الثالث: مؤسسات ناشئة جزائرية

يمثل رصد التجارب الميدانية للمؤسسات الناشئة الجزائرية خطوة مهمة لفهم الديناميكيات الفعلية التي تحكم نشاط هذا النمط من المشاريع داخل البيئة الاقتصادية الوطنية. فبعيدًا عن الإطار النظري والتنظيمي، يسمح التطرق إلى نماذج واقعية مؤسسات ناشئة محلية بتبيان مستوى الابتكار، والتحديات التي تواجهها، وآفاق التطور التي تستهدفها. كما يكشف هذا المطلب عن مدى استجابة السوق الجزائرية والمحيط المؤسساتي لدعم هذه الفئة من المشاريع، ويعكس في ذات الوقت حجم المساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها في مسار التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول:مكانة الجزائر من حيث المؤسسات الناشئة عالميا، إفريقيا وعربيا.

1. على المستوى العالمي:

حسب موقع startup ranking للإحصائيات والذي قام بإحصاء عدد المؤسسات الناشئة في كل دولة من دول العالم وترتيبها ترتيبا تنازليا من أكبر عدد للمؤسسات الناشئة إلى الأصغر، فإن الولايات المتحدة تتصدر

المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الناشئة في العالم حيث لديها 80443 مؤسسة ناشئة، لتلي بعدها الهند في المرتبة الثانية بعدد 16950 مؤسسة ناشئة، أما في المرتبة الثالثة نجد المملكة المتحدة بعدد 7313 مؤسسة ناشئة.

أما بالنسبة للجزائر فتحتل المرتبة 18 عالميا من حيث عدد المؤسسات الناشئة من بين 206 دولة حيث يبلغ عدد المؤسسات الناشئة على مستوى دولة الجزائر حوالي 810 مؤسسة ناشئة كما يوضح الجدول :

الجدول 02:ترتيب الدول عالميا من حيث المؤسسات الناشئة:

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	الولايات المتحدة	80443
02	الهند	16950
03	المملكة المتحدة	7331
04	كندا	3948
05	أستراليا	2918
06	إندونيسيا	2644
07	ألمانيا	2496
08	فرنسا	1689
09	إسبانيا	1519
10	الإمارات العربية المتحدة	1273
11	سنغافورة	1217
12	البرازيل	1215
13	هولندا	1136
14	فلسطين المحتلة	992
15	إيطاليا	976

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Startupranking.com

2.على المستوى الافريقي:

انطلاقا من الجدول رقم (02) الذي يبين لنا ترتيب الدول افريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة، يتبين لنا أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي حيث لديها 811 مؤسسة ناشئة، لتأتي بعدها الجزائر في المرتبة الثانية بعدد 810 مؤسسة ناشئة، حيث يلاحظ وجود تقدم في ترتيبها وهذا بعدما كانت تحتل سابقا المرتبة السادسة إفريقيا. أما في المرتبة الثالثة نجد مصر ثم تليها جنوب أفريقيا ثم كينيا

الجدول 03:ترتيب الدول إفريقيا من حيث المؤسسات الناشئة:

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	811
02	الجزائر	810
03	مصر	638
04	جنوب إفريقيا	508
05	كينيا	342

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Startupranking.com

3.على المستوى العربي:

يبين لنا الجدول رقم (03) ترتيب الدول عربيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة، حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى على المستوى العربي حيث لديها 1273 مؤسسة ناشئة، ثم الجزائر في المرتبة الثانية بعدد 810 مؤسسة ناشئة، لتأتي بعدها في المرتبة الثالثة مصر بعدد 638 مؤسسة ناشئة، لتلي بعدها المملكة العربية السعودية ثم المغرب.

الجدول 04:ترتيب الدول عربيا من حيث المؤسسات الناشئة:

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	الإمارات العربية المتحدة	1273
02	الجزائر	810
03	مصر	638
04	المملكة العربية السعودية	161
05	المغرب	114

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علىStartupranking.com

الجدول 05: رتيب أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر سنة 2025.

الرتبة	إسم المؤسسة الناشئة والوصف	SR درجة مقياس	العلامة التجارية
1	ياسير: تحسين طريقة تقديم الخدمات في أفريقيا. – ياسر هو التطبيق الرائد للخدمات حسب الطلب، والتخلص من	55,480	Yassir
2	العقيد القانونية: –أكبر صندوق قانوني في أفريقيا الناطقة بالفرنسية هي شركة ناشئة في مجال Legal	41,011	
3	ساموبس كيو سي إم: La première Plateforme de QCM Médecine en Algérie –Siamois ... هي منصة التدريب الإلكتروني للجزائريين QCM	35,221	

4	متجر أب ستور: هي منصة تجارية Ok Store – الدفع نحو المستقبل تسمح لأي شخص	32,752	
5	مدينة الجديدة: Le commerce du Futur –هي منصة متعددة البائعين Mdina Jdida	22,033	
6	متجر طلبات: الاختيار رقم 1 للطلاب في الجزائر – ضمن مسيرة ... من العروض الخاصة للدراسة	21,771	
7	Epay.dz:الدفع عبر الإنترنت في الجزائر – Epay.dz	21,467	
8	تكاوين: شريكك في التدريب والتحول الرقمي –تكامل ريادة الابتكار في التعليم والتكنولوجيا	20 ,467	
9	سبارت: تم تأسيسها من قبل الرياضيين للرياضيين –نحن نساعد الأشخاص على تحقيق أهداف اللياقة البدنية الخاصة به	20,100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علىStartupranking.com

الفرع الثاني : نماذج مؤسسات ناشئة

يعد مجال ريادة الأعمال واحدا من أكثر المجالات الديناميكية اليوم، فهو لا يختص بصناعة محددة أو بمجال معين من العمل والشركات بل ما يميزه عن سواه هو الفكرة الجديدة المختلفة والمخاطرة الشديدة التي تواجه الشركات الناشئة الجديدة، حيث تنطلق هذه الشركات من رواد أعمال بالدرجة الأولى وليس من شركات كبيرة مع تمويل هائل ، ورغم أن نسبة كبيرة من الشركات الناشئة تفشل بسرعة، فتلك التي تتمكن من النجاح تحقق نسبا هائلة من النمو ومن بين أهم الشركات الناشئة العالمية نذكر مايلي:

- شركة ياسير (*YASSIR*) :

شركة "يسير" (Yassir) تُعد من أبرز قصص النجاح التكنولوجي في الجزائر وشمال إفريقيا، حيث انطلقت كمشروع محلي لتصبح اليوم منصة متعددة الخدمات تخدم ملايين المستخدمين في عدة قارات.

النشأة والتأسيس:

تأسست "يسير" في عام 2017 على يد المهندسين الجزائريين نور الدين طيبي ومهدي يطو.بدأت الشركة نشاطها بإطلاق نسخة تجريبية لتطبيق النقل في يوليو 2017، تلتها النسخة التجارية في سبتمبر من نفس العام.تم تطوير التطبيق بالكامل بخبرات جزائرية، مستفيدًا من تجارب المؤسسين في وادي السيليكون بالولايات المتحدة.+arabicennaharonline.com 22+ar.le360.ma+2euronews.com.

الخدمات والميزات:

تقدم "يسير" مجموعة من الخدمات عبر تطبيقها، تشمل:

- النقل التشاركي: خدمة طلب سيارات الأجرة عبر التطبيق.
- توصيل الطعام والبقالة: من خلال خدمة "يسير إكسبرس".
- الخدمات المالية: توفير حلول دفع رقمية وخدمات مالية متنوعة. dz 1 followict.news+.dz+3arabic.euronews.com+3mofknowledge.com+3news .com+1yassir

من أبرز ميزات التطبيق:

- سهولة الاستخدام عبر الهواتف الذكية.

- توفر الخدمة على مدار الساعة في مناطق التغطية.
- تقديم خدمة عالية الجودة من خلال تقليل وقت الانتظار وتحسين التواصل بين السائق والزبون.
- تسعير مرن يأخذ في الاعتبار عوامل مثل حركة المرور والمسافة وتوقيت التنقل.mail.eco-algeria.dz

التوسع والانتشار:

شهدت "يسير" نموًا سريعًا، حيث أصبحت متواجدة في 50 مدينة عبر تسع دول، منها الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، كندا، السنغال، جنوب إفريقيا، ألمانيا وساحل العاج.تخدم الشركة أكثر من 8 ملايين مستخدم، وتضم شبكة من 130,000 شريك من سائقين، تجار، وعمال توصيل.ar.le360.ma

التمويل والشراكات:

نجحت "يسير" في جذب استثمارات كبيرة لدعم توسعها:

- 2019: جمعت 13 مليون دولار في جولة استثمارية أولية.
- 2021: حصلت على تمويل بقيمة 30 مليون دولار من مستثمرين أمريكيين.
- 2022: جمعت 150 مليون دولار في جولة تمويل ثانية، مما جعلها الشركة الناشئة الأكثر قيمة في شمال إفريقيا. followict.news+1ar.le360.ma+1ar.le360.ma.news+1follow ictyassir.com+

كما وقعت "يسير" شراكة استراتيجية مع نادي باريس سان جيرمان الفرنسي في عام 2023، بهدف تعزيز حضورها العالمي وتوسيع قاعدة مستخدميها.dznews.dz

الرؤية المستقبلية:

تسعى "يسير" إلى أن تصبح "تطبيقًا فائقًا" (Super App) في إفريقيا، يجمع بين خدمات النقل، التوصيل، والخدمات المالية، مستهدفة بذلك تسهيل حياة المستخدمين اليومية وتعزيز الاقتصاد الرقمي في القارة.

- مؤسسة *SORENA*:

- 1تعريف بمؤسسة SORENA (سورينا) – السوقر، تيارت

تأسست مؤسسة SORENA على يد السيدة سلاف بتاريخ 14 يوليو 2016، وبدأت نشاطها الفعلي في مجال الصناعة الشبه صيدلانية سنة 2017. يقع المقر الاجتماعي للمؤسسة في طريق بوشقيف، بلدية السوقر، ولاية تيارت، ويُقدَّر رأس مالها بـ 1 مليار دينار جزائري.

تختص SORENA في إنتاج المستلزمات الشبه صيدلانية والمعدات الطبية الجراحية، وتعد من المؤسسات الصناعية الصغيرة ذات الطابع المحلي، إذ تضم أربعة عمال فقط عند انطلاقها، مما يعكس طابعها الناشئ والقائم على المبادرات الفردية.

2 – منتجات المؤسسة:

تشمل المنتجات التي تقدمها مؤسسة SORENA:

- المعقمات و المطهرات الطبية.
- منتجات التجميل والعناية بالبشرة.
- منتجات موجهة للأطفال مثل كريمات الحماية والتنظيف.
- مواد صحية تُستخدم لأغراض طبية وشبه طبية.

تهدف المؤسسة إلى توفير منتجات ذات جودة محلية بأسعار تنافسية، تماشياً مع الطلب المتزايد على المواد شبه الصيدلانية المصنعة محليًا في السوق الجزائري.

3 – التحديات التي تواجه المؤسسة:

رغم الانطلاقة الطموحة، تواجه SORENA عدة عراقيل، أهمها:

- ندرة المواد الأولية اللازمة في عملية الإنتاج، خاصة تلك التي يتم استيرادها، ما يؤثر على انتظام سلسلة الإنتاج.
- صعوبة التسويق والتوزيع، خاصة في المنطقة الجغرافية المحدودة التي تنشط بها المؤسسة، والتي تعاني من ضعف البنية التحتية التجارية وقلة القنوات الترويجية.
- نقص التمويل المالي، حيث تعاني المؤسسة من محدودية في الموارد المالية التي تعيق عمليات التوسع، اقتناء المعدات الحديثة، أو رفع حجم الإنتاج.

4 – آفاق مستقبلية:

رغم الصعوبات، تسعى مؤسسة SORENA إلى:

- توسيع شبكة التوزيع خارج ولاية تيارت نحو ولايات مجاورة.
- الدخول في شراكات مع موزعين أو هيئات صحية لدعم التسويق.

- تحسين جودة المنتجات واستحداث خطوط إنتاج جديدة تلبي متطلبات السوق، خاصة مع تنامي الوعي الصحي.
- طلب دعم وتمويل من الدولة أو الصناديق الاستثمارية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح بتطوير النشاط الصناعي وزيادة القدرة التنافسية
- مؤسسة هاندي بيو:

البداية القانونية لتشجيع المؤسسات الناشئة الطلابية

صدر بتاريخ 27 سبتمبر 2022 القانون رقم 1275، الذي يحدد كيفيات إعداد مذكرة التخرج لإنشاء مؤسسة ناشئة في إطار مشاريع التخرج لطلبة التعليم العالي. ويُعد هذا القانون بمثابة خطوة حاسمة في تعزيز روح المبادرة لدى الشباب الجامعي، من خلال تشجيعهم على تحويل أفكارهم ومشاريع تخرجهم إلى مؤسسات اقتصادية حقيقية.

من هذا المنطلق، انطلقت العديد من المبادرات الطلابية الواعدة، وتحولت إلى مؤسسات ناشئة، من بينها مؤسسة هاندي بيو (HANDY BIO).

مؤسسة هاندي بيو لاستخلاص الزيوت الطبيعية:

انبثقت فكرة إنشاء مؤسسة هاندي بيو – HANDY BIO من شغف مؤسسها بعالم الزيوت الطبيعية وفوائدها. بدأت البذرة الأولى للمشروع سنة 2019، حين راودت صاحب الفكرة الرغبة في تحويل اهتمامه بالزيوت واستخلاصها من النباتات إلى مشروع اقتصادي حقيقي. وبفضل التكوينات المتعددة في مجال المقاولاتية، التسويق، القوانين التجارية والصناعية، تمكن المؤسس من تحويل الشغف إلى منتج، والمنتج إلى مؤسسة.

بعد دراسات سوقية وقانونية متأنية، تأسست المؤسسة رسميًا في 14 جويلية 2022، لتُصبح بذلك أول مؤسسة ناشئة من نوعها في ولاية تيارت، متخصصة في استخلاص الزيوت النباتية ومشتقاتها، لا سيما من فاكهة التين الشوكي (الهندي). 2. الهوية والهيكل التنظيمي

- الاسم التجاري الكامل: هاندي بيو لاستخلاص الزيوت النباتية بالفرنسية: HANDY BIO – Extraction des huiles végétales
- شرح الاسم:

- HAND: تعني "اليد"، إشارة إلى الطابع الحرفي واليدوي للإنتاج.
- BIO: تدل على "الطبيعي"، أي المواد المستخلصة من الطبيعة.

➤التركيز هو على استخلاص الزيوت والمكونات الطبيعية يدويًا، مع الحفاظ على نقائها.

- الصفة القانونية: مؤسسة فردية لشخص طبيعي.
- تصنيفها: مؤسسة صغيرة (PME) بالنظر إلى حجمها وعدد موظفيها.
- رأس المال الأولي: يقارب 12 مليون دينار جزائري(1,200,000.00 دج).
- المقر الحالي: مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حي فيدا، ولاية تيارت.
- الهيكل الإداري:
  - مدير المؤسسة: حاصل على شهادات تكوينية في المقاولاتية وتسيير المشاريع، إضافة إلى شهادة احترافية في استخلاص الزيوت النباتية.
  - مدير الإنتاج.
  - مدير التسويق والتوزيع.

3. المنتجات والخدمات

تركّز المؤسسة على إنتاج مواد طبيعية موجهة للعناية بالبشرة، الشعر والجسم، وتُعد فاكهة التين الشوكي المكون الرئيسي والأساسي في هذه المنتجات، والتي تشمل:

- زيت التين الشوكي الطبيعي.
- صابون طبيعي من بذور التين الشوكي.
- مسحوق طبيعي يستخدم لأغراض تجميلية أو طبية.

رغم أنها في مراحلها الأولى، فقد حققت المؤسسة صدى إيجابيًا ونجاحًا نسبياً، مع طموحات للتوسع مستقبلًا على المستوى الوطني.

- **نبذة عن المؤسسة الناشئة "سين** :"Sin

1. التعريف بالمؤسسة

"سين – Siine"هي منصة تعلم إلكتروني رائدة، تمثل إحدى أولى المبادرات الناشئة التي تُوظف الذكاء الاصطناعي في التعليم داخل الجزائر، وبالخصوص في ولاية تيارت. تهدف المنصة إلى توفير تجربة

تعليمية مبتكرة ومخصصة تلبي الاحتياجات الفردية للمتعلمين الجزائريين، اعتمادًا على خوارزميات متقدمة لتحليل أساليب التعلم وتكييف المحتوى بناءً على قدرات وأهداف كل طالب.

2. تاريخ التأسيس والموقع

- تاريخ التأسيس: 02 أفريل 2024
- الموقع: ولاية تيارت، الجزائر
- تُعد من أولى المؤسسات الناشئة في الولاية، ومن بين الروّاد على المستوى الوطني في توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم الإلكتروني.

3. أهداف المنصة ومميزاتها

تهدف "سين – Siine" إلى:

- تحسين جودة التعليم الرقمي.
- جعل التعلم أكثر مرونة وفاعلية.
- توفير تجربة تعليمية مخصصة وشخصية لكل طالب.
- تطوير أدوات ذكية لدعم المعلمين وأولياء الأمور.

4. أبرز خصائص المنصة

1. محتوى تعليمي شامل

- تغطي المنصة جميع المواد الدراسية المعتمدة من طرف وزارة التربية الوطنية الجزائرية.
- مصمّمة وفق مختلف المستويات التعليمية (ابتدائي، متوسط، ثانوي).
- تركّز الدروس على المفاهيم الأساسية، مع تقديمها بطريقة مختصرة (أقل من 10 دقائق لكل درس) لتناسب عادات التعلم الحديثة.

2. ذكاء اصطناعي مخصص للتعليم

- تحليل طريقة تعلم كل طالب.
- تقديم توصيات تعليمية مخصصة.
- التنبؤ بمستوى الأداء المستقبلي.
- اقتراح محتوى جديد لسد الفجوات المعرفية.

3. دروس تفاعلية وممتعة

- استخدام أساليب بصرية وسمعية لإبقاء الطالب مركزًا.
- محتوى تفاعلي يزيد من مشاركة المتعلم واهتمامه.

4. أدوات تقييم وتقارير مفصلة

- اختبارات قصيرة متابعة تقدم الطالب.
- تحليلات ذكية تحدد نقاط القوة والضعف.
- تقارير دورية تُرسل إلى أولياء الأمور لمتابعة الأداء ودعم الأبناء في الوقت المناسب.

5. دعم تقني متواصل

- فريق مخصص للدعم الفني والتقني.
- حلول سريعة للمشاكل التقنية لضمان استمرارية تجربة التعلم.

5. الرؤية المستقبلية

تسعى "سين – Siine" إلى إعادة تشكيل المشهد التعليمي في الجزائر، من خلال:

- تطوير تجربة تعلم رقمية تعتمد على أحدث ما توصلت إليه تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- توسيع خدماتها لتشمل متعلمين من خارج الجزائر، لا سيما في العالم العربي.
- دعم التحول الرقمي في التعليم بالتعاون مع المؤسسات التربوية.

المبحث الثاني: إمكانية التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية

يشكل التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للجزائر في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات وتراجع العائدات الريعية، ما يستوجب التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا واستدامة. ويقتضي هذا التوجه استغلال الفرص المتاحة خارج قطاع النفط والغاز، من خلال إصلاح مناخ الاستثمار، وتشجيع الصادرات، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تجاوز العراقيل الهيكلية والإدارية التي تعيق نمو القطاعات البديلة. ومن خلال دراسة مقارنة لتجارب دولية، يمكن استخلاص دروس مهمة تسهم في بناء استراتيجية وطنية فعّالة للتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجارب دولية في تبني التنويع الاقتصادي

في ظل التحديات التي تواجه الاقتصادات الريعية، اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسات فعالة لتنويع مصادر دخلها، وكان للمؤسسات الناشئة دور محوري في هذا التحول. إذ أظهرت التجارب الدولية أن دعم ريادة الأعمال وتطوير بيئة الابتكار يمكّنان من خلق قطاعات اقتصادية جديدة، قادرة على تجاوز الاعتماد التقليدي على الموارد الطبيعية. وتُعد هذه التجارب مرجعية مهمة للجزائر في سعيها إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، حيث يمكن الاستفادة من النماذج العالمية الناجحة لفهم آليات التحفيز، وأطر الحوكمة، ودور الدولة في تهيئة المناخ الملائم لنمو المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة.

. عرض تجارب دولية ناجحة في مجال التنويع الاقتصادي:

سنشير في هذا المحور إلى أهم التجارب العربية والأجنبية الرائد في مجال التنويع الاقتصادي:

- تجربة المملكة العربية السعودية:

السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2. فرغم أن احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في إنتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي.[1]

[1] هواري أحلام، حواس أمين تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي بجامعة باجي مختار عنابة – الجزائر يومي 14-15-10 أكتوبر

- تجربة قطر:

لقد أثبت الاقتصاد الوطني في دولة قطر خلال السنوات الثلاث الماضية مرونته وقدرته على تجاوز على تحديات تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، وتباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية من قبل البلدان التي تربطها علاقات تجارية مع دولة قطر وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة صدر جهاز التخطيط والإحصاء في قطر تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2021، حيث استعرض التقرير تطورات الاقتصاد الوطني للعامين الماضيين 2018 و2020 ، وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد (19) خلال النصف الأول من عام 2021، واستشراف الآفاق المستقبلية للفترة 2020-2021 ، والتي تشير في مجملها إلى تعافي الاقتصاد الوطني في عام 2021 بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 3.3% وبحد أعلى 4% وبحد أدنى 1,5% جهاز التخطيط والإحصاء في قطر وأشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد في 2021، سيعوض الانكماش الذي حدث في عام 2021 جراء تأثر عدد كبير من الأنشطة والمتوقع أن يؤدي إلى إنخفاض متوسط أداء الاقتصاد الوطني جائحة كورونا..[1]

- تجربة ماليزيا:

تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بفعل المنافسة الدولية التي تدعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية.[2]

وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في

[1]علي عماد محمد أزهر ، دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر) ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04

[2]– إسماعيل صاري بوضياف مختار، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية والتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 ، العدد 01، 2019، ص 400

النقاط التالية:

العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.

إرساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج.

تعزيز الأبحاث والدراسات قصد تطوير المنتجات ودعم تسويقها.

زيادة وتطوير المنتجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية

وإبرام عقود شراكات مع جامعات تقنية عالمية عريقة.

تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مداخلاتهم.

تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والاهتمام بقطاعات النقل الطاقة والاتصالات.

تخفيض قيمة العملة الوطنية، قصد تشجيع الصادرات.

وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال

- تجربة الصين:

الصين تمتلك مقومات قوة مقترنة بمقومات قدرة في ادارة عناصر قوتها تؤهلها لأداء دور فاعل في النظام الدولي، فهي تمتلك اقتصاد متقدم ومستقر يحقق نسبة نمو مستقرة نسبياً والأعلى في العالم، فضلا عن ذلك إذ ما أضيف لهذا حجم الناتج القومي الإجمالي والذي يقدر بما يقارب 90.0309 تريليون دولار، فما تم إنجازه من أعمال ومبادرات لتقوية الاقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من تعديل الهيكلية الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد السوق وتطوير للبنية التحتية في البلاد، وإطلاق المبادرات تنموية عديدة ومشاريع مثل الحزم والطريق وتطوير للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع للابتكارات، وزيادة في معدلات الإنتاج والتصدير، وقد وظف هذا التطور الاقتصادي، ويمكن من تحقيق إنجازات مستمرة متصاعدة في مجال تحسين حياة الشعب في محاربة الفقر، ورفع معدل دخل الفرد، وتحسين الوضع الوظيفي، والارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في البلاد، كل هذه المعايير والاستراتيجيات تؤهل الصين الى أن تكون الرائدة اقتصاديا مع مطلع 2030 ,2023.

الدراسة المقارنة بين تجارب الدول الأربعة:

الدرس الأساسي:

جميع هذه الدول ركّزت على إصلاح مناخ الأعمال، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الاستثمارات نحو التكنولوجيا والصناعة والخدمات المتقدم

الجدول 06: جدول مقارن

الدولة	ملامح التجربة	نقاط القوة	الآليات المعتمدة
السعودية	تقليل الاعتماد على النفط عبر "رؤية 2030"	تمويل وفير، خبرات بشرية وتقنية	استثمارات ضخمة في المدن الذكية، تنويع صناعي، كوادر بشرية
قطر	اقتصاد مرن واجه الصدمات (جائحة كورونا، انخفاض النفط)	احتياطي مالي قوي، رؤية استراتيجية	دعم المؤسسات، تحسين المناخ الاستثماري، تحفيز التصدير
ماليزيا	تنويع ناجح عبر الصناعة التكنولوجية والتجارة	دولة تدخلية ذكية، تركيز على التكنولوجيا	تطوير البنية التحتية، دعم الصادرات، تطوير الموارد البشرية
الصين	تنمية شاملة وتحول نحو الابتكار	نمو مرتفع، بنية تحتية عملاقة، تخطيط بعيد المدى	دعم الابتكار، الحوكمة الاقتصادية، مشروع "الحزام والطريق"

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: فرص وعراقيل التنويع الاقتصادي في الجزائر

يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد الحلول الأساسية لمواجهة هشاشة الاقتصاد الجزائري الناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز هذا التوجه، إلا أن تحقيقه يواجه تحديات عديدة تشمل العوائق الإدارية، ضعف التمويل، وتأخر تحديث البنية التحتية اللازمة لدعم القطاعات الإنتاجية الجديدة. بالمقابل، تمتلك الجزائر فرصًا واعدة في هذا المجال، مثل إمكانيات الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتطوير المؤسسات الناشئة، والاستفادة من التحولات الرقمية والابتكارية. من هنا، فإن النجاح في تحقيق

التنويع الاقتصادي يعتمد على تجاوز العراقيل والاستفادة الفعالة من الفرص المتاحة عبر سياسات اقتصادية متكاملة.

فرص التنويع الاقتصادي:

يُعدّ البحث في فرص التنويع الاقتصادي خطوة أساسية لفهم الإمكانات الحقيقية التي تمتلكها الجزائر خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تفرض ضرورة تقليل الاعتماد على الموارد الأحادية. ويأتي هذا المطلب لتسليط الضوء على أبرز الآفاق والفرص المتاحة لدفع عجلة التنويع الاقتصادي، من خلال مراجعة المبادرات القائمة، واقتراح آليات فعّالة من شأنها تمكين الاقتصاد الوطني من التموقع في بيئة دولية تنافسية، وتحقيق نمو مستدام وشامل.

كما أنه توجد مجموعة من الحلول والفرص المناسبة للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات أهمها ما يلي:

1 -إحداث إصلاحات حقيقية في شتى القوانين خاصة المتعلقة بالاستثمار، من أجل خلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يسمح ببناء اقتصاد قوي وتنافسي داخليا وخارجيا.

2-ضرورة إيجاد ميكانيزمات حقيقية المرافقة المصدرين وحل كل العقبات التي تواجههم في عمليات التصدير، سواء من حيث توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وشروط الدخول إليها، أو من حيث الترويج للمنتجات الوطنية من قبل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وكذا فتح فروع في الخارج للبنوك الوطنية وهذا لتسهيل تحصيل المصدرين لأموالهم.

3-تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال ربط علاقات اقتصادية مع مستوردين محتملين من مختلف الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ومرافقة المصدرين الجزائريين في عملية البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها.

4-وضع استراتيجية واضحة في كل شعبة وهذا ما تعمل عليه وزارة التجارة، بحيث أكد وزير التجارة بأن اللقاءات والمشاورات التي ستجمع وزارات كل من التجارة والصناعة والفلاحة والتنمية الريفية والنقل وكل

الدواوين الوطنية إضافة إلى منتسبي الشعب الانتاجية ستسمح بدراسة مستقبل كل شعبة ووضع حلول حقيقية لتصدير الفائض من الإنتاج بعيدا عن العمل الفردية والعشوائي .[1]

5- تحسين المناخ الاستثماري : لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من توفير الشروط التالية (جباري شوقي تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون موحد للاستثمار يتمتع بالشفافية ، كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر إصلاح وتحرير القطاع المالي عن طريق إصلاح القطاع المصرفي، خاصة وأن سوء أداء واستقبال العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت فرص استثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على تحويل أمواله إلى وجهات أجنبية أخرى ذات أداء واستقبال أحسن؛

6-إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال هذه الظاهرة.

7- إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة: يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامه بالطريقة الملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة وأهدافها.

8-تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلها موجه للسوق الداخلية، فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية وحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على المحروقات. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون

[1] زهرة مصطفى مواقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021 مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2، ص2، 2021

ذلك، في الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات؛ هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، مما يبقيها رهينة التقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

9 –إقامة مناطق صناعية للتصدير: يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن متقاربة مما يسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– 10إنشاء هيئات لتحسين الجودة تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوفر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير الجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن استخدام الجودة.. [1]

–11 –تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات الى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

– 12 إجراء الضبط المالي من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الاتفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية ".

13 –تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: تبدو اليوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، باعتبارها نمطا من أنماط تمويل الاستثمار وإنجازه في مجال منشآت الدعم الأساسية، كأداة مفضلة في توفير الخدمة العمومية وإدارتها، وهذا بالنظر إلى الامتيازات العديدة التي توفرها هذه الشراكة تحسين العلاقة بين التكاليف والنتائج لعمل القطاع العام و اقتسام المخاطر .....

[1]– صالحي سلمى ، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010/2020، المجلة الدولية للأداءالاقتصادي، العدد 1 ، 2021 ، ص 85

على هذا النحو سوف يتمحور عمل الحكومة أساسا حول:

وضع إطار قانوني من خلال إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وإصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة.

وضع إطار مؤسساتي من خلال إنشاء هيئة متخصصة لمتابعة الاستثمارات المنجزة أو المقرر إنجازها في إطار الشراكة.

إعداد الوثائق الضرورية لتنفيذ الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي من خلال إعداد دلائل وإرشادات مخصصة.

عراقيل التنويع الاقتصادي :

تتمثل أهم العراقيل التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر في :

1. عراقيل إدارية و مالية تتمثل في مايلي:

غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.

ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.

ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية.

نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المادية والبشرية، وعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائه بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة...

عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان إقتصاديين، وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.

غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.

نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الإبداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.

إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة، وخاصة الصينية ذات الأسعار المنخفضة، أدى إلى تأثيرات سلبية على المنتجات الوطنية، مما أسفر عن إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عمومية أو خاصة.

2- ضعف الإنتاج الصناعي: حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، ولا تتعدى 13%. تأتي هذه الصناعة في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. بالإضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تتمكن الصناعة التحويلية من إنتاج سلع استراتيجية تتيح لها التموقع في الأسواق الدولية. حتى الصناعات التي تم العمل عليها منذ بداية العملية التنموية لم تستطع التخصص في إنتاجها بكميات كبيرة وتصميم وجودة متميزة.

الحصر تطور هذه الصناعات بتلبية احتياجات السوق المحلية، مما جعلها حبيسة الطلب المحدود المتاح، كما اضطرت الصناعة التحويلية المحلية إلى الاعتماد على السوق الداخلية، ولم تتجرأ على التوسع خارجها، حتى مع الاستفادة من بعض الاتفاقيات الثنائية. هذا الوضع أدى إلى عدم وجود حافز كاف لزيادة الإنتاج وتطويره، سواء من حيث الكمية أو النوعية.

3- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها : - عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية

4- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ:

. العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.

الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.

طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.

خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

5- الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت

ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية التنويع الاقتصادي.

6 – مشكل التمويل يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي الى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل الائتمان قصير الأجل.[1]

7– وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة يتميز الاقتصاد الجزائري بوجود قطاع اقتصادي عمومي هام غير أنه يعاني العديد من الصعوبات المالية وجملة من المشاكل على مستويات التسيير، كما لا تزال تتطلب كثيرا من العمل فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح إذا ما أريد لهذه المؤسسات ولوج البورصة. أما المؤسسات الخاصة فهي الأخرى لم تلعب دورها في تطوير البورصة إذ لم تتخلص بعد من الطبيعة العائلية المغلقة وتفضل اللجوء إلى البنوك بدل فتح رأسمال شركاتها حيث تأخذ غالبيتها شكل شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات تضامن، وذلك تحنيا لشروط الإفصاح ونشر المعلومات حول أنشطتها وكشف بياناتها المالية وهو مشكل آخر حقيقي في وجه تنشيط التعامل بالسوق المالي وتكريس المفاهيم المالية والاقتصادية الحديثة في تنمية العمل الاقتصادي.

ضعف الحوافز الجبائية على الرغم من بعض التحفيزات التي يتم إقرارها أحيانا، فإن تشجيع المؤسسات على دخول البورصة والمتعاملين على تداول قيمها المنقولة يحتاج إلى إقرار تحفيزات جبائية أكثر سواء على مستوى التعاملات أو على مستوى الإدراج بالنسبة للشركات وهو ما يجعل الوضع القائم غير مشجع وغير جذاب للمستثمرين والشركات سواء للتعامل في البورصة أو الانضمام إليها:

[1]– بدرون عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2021/2022 ص 179

.الشكل 07: معوقات التنويع الاقتصادي

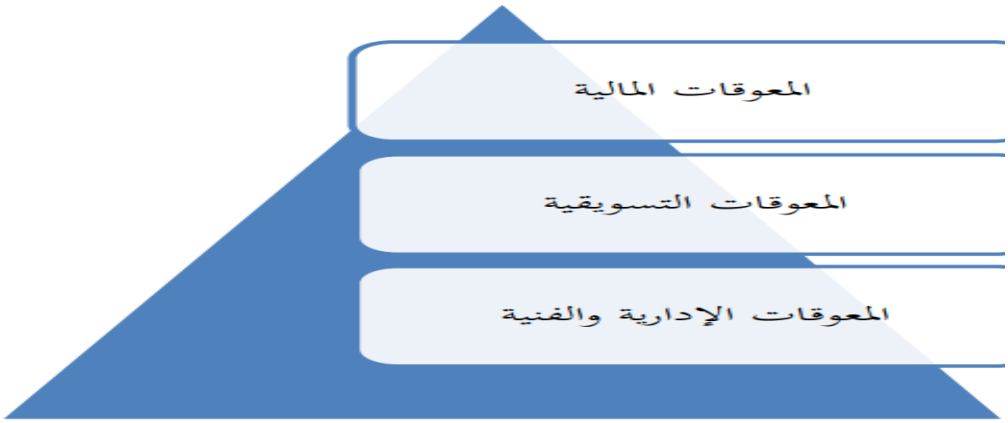

المصدر : من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدروس المستخلصة من خلال تحليل swot

الفرع الأول :تحليل swot

تحليل SWOT للجزائر في سياق مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

في ظل المساعي التي تبذلها الجزائر لتنويع اقتصادها بعيداً عن التبعية للمحروقات، تظهر المؤسسات الناشئة كفاعل اقتصادي واعد، يمتلك قدرة حقيقية على إحداث التحول نحو اقتصاد مبتكر ومتعدد القواعد. ويساعد تحليل SWOT (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات) في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بهذه المؤسسات وتحدد مسارات تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

أولاً: نقاط القوة (Strengths)

- موقع استراتيجي يربط شمال إفريقيا والمتوسط وأوروبا، يتيح فرصًا تجارية للمؤسسات الناشئة.
- وفرة الموارد الطبيعية والقطاعات القابلة للاستغلال (الفلاحة، الطاقة الشمسية، المعادن).
- ارتفاع نسبة الشباب المتعلم مع تطور الوعي بريادة الأعمال.
- دعم سياسي وتشريعي واضح لاقتصاد المعرفة وابتكار إطار قانوني خاص بالمؤسسات الناشئة.
- تزايد عدد الحاضنات والمسرعات التي تقدم دعماً فنياً ولوجستياً.

ثانياً: نقاط الضعف (Weaknesses)

- ضعف منظومة التمويل التقليدي وعدم ملاءمتها لطبيعة المؤسسات الناشئة.
- بيروقراطية إدارية تعرقل سير المشاريع الريادية.
- ضعف البنى التحتية الرقمية خارج المدن الكبرى.
- غياب ثقافة الابتكار المفتوح داخل الجامعات والشركات الكبرى.
- صعوبة الحصول على براءات اختراع ومحدودية حماية الملكية الفكرية.

ثالثاً: الفرص (Opportunities)

- التحول الرقمي يخلق فرصاً جديدة في التعليم، الصحة، التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية.
- إمكانية الاستفادة من السوق الإفريقية الموحدة (LECAf) لفتح آفاق تصديرية.
- وجود فجوات اقتصادية حقيقية يمكن أن تملأها المؤسسات الناشئة (النقل الذكي، الطاقة المتجددة، الأمن الغذائي).
- دعم دولي وإقليمي متزايد للمشاريع الابتكارية في الدول النامية.
- تزايد استخدام التكنولوجيا وتوسع القاعدة الاستهلاكية الرقمية.

رابعاً: التهديدات (Threats)

- استمرار الاعتماد على المحروقات يهدد الاستقرار المالي ويقلص فرص تمويل المؤسسات الناشئة.
- هجرة الكفاءات الشابة بسبب غياب آفاق مهنية واضحة.
- المنافسة غير العادلة من الاقتصاد غير الرسمي ومن المنتجات المستوردة منخفضة الجودة.
- ضعف ثقافة المخاطرة لدى المستثمرين والمؤسسات المالية.
- تقلبات التشريعات وعدم استقرار السياسات الاقتصادية.

<u>الاستنتاج :</u>

يُظهر تحليل SWOT أن المؤسسات الناشئة تمثل إحدى أبرز الآليات الفعالة التي يمكن للدولة الجزائرية التعويل عليها في مسارها نحو تنويع الاقتصاد. فعبر نقاط القوة والفرص المتاحة، يمكن لهذه المؤسسات أن تخلق أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة في قطاعات حيوية غير نفطية. غير أن نجاح هذا المسار يظل مرهونًا بإزالة العراقيل المرتبطة بنقاط الضعف ومعالجة التهديدات، بما يتطلب إصلاحات متكاملة في مجالات التمويل، البنية التحتية، البيئة القانونية، والتعليم العالي.

إن تعزيز مساهمة المؤسسات الناشئة يتيح للجزائر تجاوز النموذج الريعي، والولوج إلى اقتصاد قائم على الابتكار والإنتاجية، مما يجعل من هذه الفاعلية الجديدة أحد أهم ركائز التحول الاقتصادي المنشود.

الفرع الثاني: الاستنتاج العام من خلال الدراسة المقارنة

- تُبيّن التجارب الدولية أن التنويع الاقتصادي الناجح لا يعتمد فقط على الموارد بل على التخطيط والإدارة الجيدة.
- الجزائر تملك إمكانات وفرص حقيقية لكنها تحتاج إلى:
  1. إصلاح شامل لمؤسسات والبنى التحتية.
  2. إزالة العراقيل الإدارية والمالية والتشريعية.
  3. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
  4. تطوير منظومة البحث والابتكار.
- المؤسسات الناشئة يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في التحول الاقتصادي إذا تم تمكينها فعليًا.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر

في ظل استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وما يرافقه من هشاشة في ظل تقلبات السوق العالمية، تبرز المؤسسات الناشئة كأحد البدائل الحيوية التي يمكن التعويل عليها في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. فهذه المؤسسات، بطبيعتها المرنة والمعتمدة على التكنولوجيا، تمتلك القدرة على اختراق أسواق جديدة، وخلق فرص عمل نوعية، وتحفيز الاستثمار في قطاعات غير تقليدية. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل واقعها، استكشاف التحديات التي تواجهها، واستلهام الدروس من التجارب الدولية

المطلب الأول: مدى إسهامات المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول : مساهمة القطاعات الإنتاجية في التنويع الاقتصادي

يشكّل تحقيق التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الجزائر إلى بلوغها في ظل هشاشة بنيتها الاقتصادية المرتبطة بشكل كبير بقطاع المحروقات. وقد أبرزت الصدمات الاقتصادية، خصوصًا تلك الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، مدى الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق، يُعدّ تحليل أداء القطاعات الإنتاجية—مثل الفلاحة، الصناعة التحويلية، والخدمات ذات القيمة المضافة—أداة أساسية لفهم مدى فعالية سياسات التنويع الاقتصادي. فرغم المجهودات المبذولة خلال العقدين الأخيرين، تُظهر البيانات الإحصائية استمرار هيمنة قطاع المحروقات، مع مساهمات محدودة لباقي القطاعات، ما يعكس اختلالًا هيكليًا واضحًا في بنية الاقتصاد الوطني وقد تم قياس درجة التركّز القطاعي باستخدام مؤشر هرفندال-هيرشمان، الذي أظهر مستويات مرتفعة من التركيز خلال الفترة 2000–2021، ما يدل على بطء وتيرة التنويع، بالرغم من الخطابات الإصلاحية والسياسات المعلنة. ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ظل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وعدم فعالية آليات الربط بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.ومن هنا، تبرز أهمية إعادة توجيه الجهود نحو دعم المؤسسات الناشئة باعتبارها فاعلًا جديدًا يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تجديد النسيج الاقتصادي، خصوصًا إذا ما تم إدماجها بفعالية في القطاعات الإنتاجية، بما يسمح بالانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار.

جدول رقم :08 النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة:2021–2000

ر.ق.م	الخدمات	التجارة	النقل والاتصالات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة خارج المحروقات	الصناعة خارج المحروقات	الأشغال العمومية البترولية	المحروقات	الفلاحة	السنوات
7.24	3,53	11,80	7,46	7,90	7,86	7,86	1,16	43,70	9,36	2000

2001	10,98	38,45	1,02	8,40	8,40	8,54	8,09	12,68	3,78	8.07
2002	10,37	36,71	0,99	8,39	8,39	9,19	8,47	12,66	3,82	9.38
2003	10,96	39,76	0,94	7,56	7,56	8,53	8,31	11,75	3,61	8,58
2004	10,47	41,83	0,89	7,00	7,00	8,27	9,24	10,95	3,31	8,05
2005	8,39	48,38	0,85	6,04	6,04	7,29	9,31	9,64	2,97	7,13
2006	8,18	49,54	0,82	5,74	5,74	7,78	9,49	9,29	2,89	6,27
2007	8,26	47,73	1,08	5,60	5,60	8,55	9,60	10,07	2,89	6,21
2008	7,27	49,96	0,87	5,19	5,19	8,70	8,64	10,03	2,80	6,54
2009	10,57	35,29	1,08	6,55	6,55	11,35	10,34	13,07	3,62	8,13
2010	9,72	40,01	0,61	5,90	5,90	11,43	9,49	12,25	3,44	7,16
2011	9,69	42,93	0,58	5,44	5,44	10,34	8,80	11,84	3,38	7,00
2012	10,48	40,83	0,59	5,37	5,37	10,41	8,81	12,17	3,39	7,95
2013	11,64	35,25	0,41	5,43	5,43	11,14	10,38	13,27	3,66	8,81

2014	12,23	32,15	0,44	5,78	5,78	11,94	10,74	14,29	3,90	8,55
2015	14,15	22,90	0,42	6,58	6,58	13,52	12,13	16,51	4,60	9,19
2016	12,30	17,38	0,00	5,61	5,61	11,89	27,79	0.00	17,34	7,69
2018	12,3	23,1	0,0005	5,6	5,6	11,9	0,14	15,73	0,02	7,01
2019	12,8	20,3	0,0004	5,9	5,9	12,7	0,12	15,33	0,04	7,3
2020	14,7	0,001	14,6	6,5	6,5	13,6	0,09	13,2	0,01	6,87
2021	14.7	14,2	0,001	6,1	6,1	13.6	0,08	12,4	0,01	6,88

المصدر: من إعداد الطلبة

HTTP://WWW.ONS.DZ/IMG/PDF/RETROSPECTIVE_COMPTES_ECONOMIQU

ES_1963_2018_PDF

HTTPS://WWW.ONS.DZ/IMG

بناءً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتوزع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة على ستة قطاعات اقتصادية رئيسية، تشمل: الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية البترولية، الصناعية خارج قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، إلى جانب التجارة والخدمات، إضافة إلى الرسوم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك.

ويتضح من التوزيع أن قطاع المحروقات يحتل الصدارة من حيث المساهمة، مستحوذًا على نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس استمرارية التبعية الهيكلية للاقتصاد الوطني لمداخيل هذا القطاع. من جهة

أخرى، تتقارب مساهمة كل من قطاعي الصناعة خارج المحروقات والتجارة، حيث تبلغ حصة كل منهما حوالي 15%. كما تسجل كل من قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى إيرادات الرسوم نسبًا متقاربة تقارب 10% لكل منها. في المقابل، لا تتعدى مساهمة باقي القطاعات نسبة 6% من إجمالي الناتج المحلي، ما يعكس ضعف أدائها الاقتصادي.

ورغم تسجيل تراجع في نسبة مساهمة قطاع المحروقات بعد سنة 2013، إلا أن هذا التراجع لا يُعزى إلى تحسن في أداء باقي القطاعات، بل إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد هبط سعر برميل النفط من نحو 110 دولارات سنة 2013 إلى 53 دولارًا في أواخر عام 2014، وهو أدنى مستوى يُسجَّل منذ سنة 2009. وعلى الرغم من تسجيل ارتفاع طفيف في الربع الأول من سنة 2015، حيث بلغ متوسط السعر 65 دولارًا، إلا أن سعر خام برنت اختتم عام 2015 عند 30 دولارًا للبرميل، قبل أن يتراجع مطلع عام 2016 إلى حدود 27 دولارًا، مما انعكس سلبًا على نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 08 : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية ن,م,إ

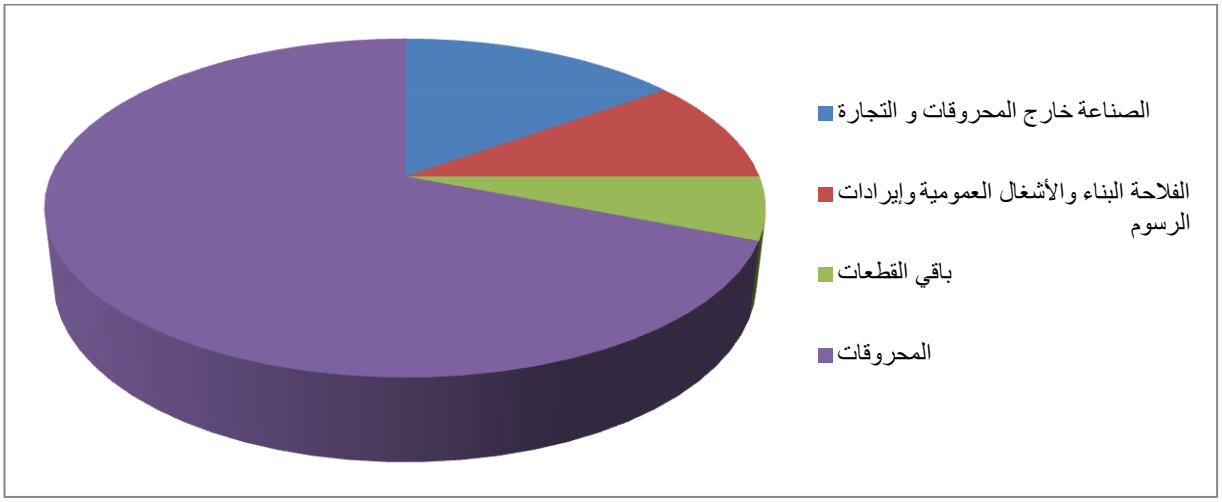

المصدر: من إعداد الطلبة

ومن أجل تقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية تم حساب معامل هيرفندال–هيرشمان للفترة الزمنية 2000–2021 باستخدام برنامج EXCEL مكونات الناتج الإجمالي وتبرز نتائج التقدير في الجدول التالي:

قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هر فندل– هيرشمان(***H.H***) :

جدول رقم 09: نتائج تقدير معامل هيرفنتي الهيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الزمنية 2021– 2000

المؤشر HH	السنة	المؤشر HH	السنة
0,87	2011	0 ,78	2000
0,85	2012	0 ,82	2001
0,9	2013	0,61	2002
0,97	2014	0,64	2003
0,81	2015	0,76	2004
0,80	2016	0,83	2005
0,81	2017	0,74	2006
0,90	2018	0,82	2007
0,79	2019	0 ,75	2008
0,78	2020	0,79	2009
0 ,69	2021	0,74	2010

المصدر من إعداد الطلبة

بناءً على القيم المسجلة في الجدول، والتي تتجاوز 0.50وتقترب من الواحد، يُظهر مؤشر هرفندال–هيرشمان درجة عالية من التركّز القطاعي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وهو ما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي واستمرار التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي.

وتعود هذه الوضعية إلى عدة عوامل، من بينها:

- تقلبات أسعار النفط وتراجعها في فترات الأزمات المالية العالمية.
- انخفاض حجم صادرات المحروقات نتيجة تقلص الطلب العالمي.
- غياب تنويع فعلي في الصادرات خارج المحروقات.
- استيراد معظم المواد الصناعية والاستهلاكية، مما يعكس ضعفًا في القاعدة الإنتاجية.
- ضعف مردودية القطاعين الفلاحي والصناعي نتيجة نقص الدعم الهيكلي.
- محدودية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحريك النشاط الاقتصادي.
- ضعف بيئة الأعمال الاستثمارية في القطاعات غير النفطية.

وتُضاف إلى هذه العوامل الهيكلية، محدودية مساهمة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني، رغم ما يُثار حولها من أهمية استراتيجية في تحقيق التنويع الاقتصادي. فعلى الرغم من إطلاق العديد من المبادرات لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس فعليًا على بنية الاقتصاد، وهو ما يعود إلى:

- غياب رؤية اقتصادية واضحة لدمج هذه المؤسسات في القطاعات الإنتاجية.
- ضعف التمويل المخصص لها، وتعقيد الإجراءات الإدارية.
- محدودية الربط بين المؤسسات الناشئة ومجالات البحث العلمي.
- اقتصار عدد كبير منها على أنشطة خدمية محدودة التأثير على النمو طويل الأجل.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى عدم توفر إحصائيات رسمية دقيقة تُبيّن نسبة مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي أو في تحقيق التنويع الاقتصادي، مما يصعّب عملية التقييم الكمي لدورها الفعلي، ويعكس في الوقت ذاته غياب نظام وطني لمتابعة وقياس أداء هذا القطاع الحيوي.

وبناءً على ما سبق، يبرز التوجه نحو دعم وتطوير المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي كمفتاح أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل الحاجة إلى خلق بدائل اقتصادية مستقلة عن تقلبات أسعار المحروقات، وتحقيق تنمية مبنية على الابتكار والمعرفة.

جدول رقم 10: الفرق في نسبة الصادرات خارج المحروقات

السنوات	إجمالي الصادرات مليار دج	الصادرات خارج المحروقات دج	النسبة %
2000	*19091*	*560*	*2.7*
2001	*21651*	*590*	*2.9*
2002	*18700*	*591*	*3.2*
2003	*24465*	*472*	*1.9*
2004	*32217*	*667*	*2.1*
2005	*46334*	*746*	*1.6*
2006	*54741*	*1132*	*2.1*
2007	*60590*	*980*	*1.6*
2008	*78590*	*1386*	*1.8*
2009	*45186*	*766*	*1.7*
2010	*57091*	*967*	*1.7*
2011	*72889*	*1227*	*1.7*
2012	*71736*	*1153*	*1.6*
2013	*64713*	*1050*	*1.6*
2014	*59996*	*1634*	*2.7*

من إعداد الطالبين انطلاقا من معطيات تقرير بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الفرع الثاني:إسهامات المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري

نظرًا لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وبيانات كمية شاملة حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة ما يتعلق بتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني، ارتأينا الاعتماد على دراسة تحليلية لأربع مؤسسات ناشئة تنشط في مجالات متنوعة. تشمل العينة مؤسستين إنتاجيته هما هاندي بيو(HANDE BIO) وسورينا (SORENA)، ومؤسستين خدميتين هما يسير (YASSIR) وسين (SIINE).

من خلال إسقاط خصائص ومساهمات هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني، نحاول تقدير مدى مساهمة هذا النمط الجديد من المؤسسات في دعم مسار التنويع الاقتصادي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه، خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة والابتكار.

التحليل التفصيلي للمؤسسات الناشئة كنموذج للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

1. مؤسسة هاندي بيو:*Handy Bio*

القطاع: إنتاجي – صناعات تحويلية فلاحية

المجال: استخلاص الزيوت النباتية ومنتجات التجميل الطبيعية

الجدول رقم 11: مؤسسة هاندي بيو:*Handy Bio*

التفاصيل	الجانب
3 عمال (مدير – مدير انتاج – مدير تسويق	عدد العمال الحالي
1560 قارورة زيت تين شوكي (10 مل) خلال فترة موسمية من مايو إلى أكتوبر	كمية الإنتاج (2023)
3,120,000 دج من مبيعات الزيت فقط	رقم الأعمال

• توسيع الإنتاج ليشمل زيوت جديدة (اللوز، الخروع، السمسم...) • التصدير للأسواق الخارجية • فتح فروع جديدة في ولايات أخرى • رفع عدد العمال والتقليل من البطالة • خلق منتجات غذائية و صيدلانية مشتقة من نفس المادة الخام | | أثرها على التنويع الاقتصادي| • تثمين منتوج فلاحي مهمل (التين الشوكي) • خلق سلسلة قيمة جديدة من الزراعة إلى الصناعة دعم الأمن الغذائي والتجميلي من مصادر محلية	الآفاق المستقبلية

2. مؤسسة *SORENA* – سورينا:

القطاع: إنتاجي – صناعات شبه صيدلانية

المجال: إنتاج المطهرات، الكريمات، مواد العناية الطبية

الجدول رقم 12: مؤسسة *SORENA* – سورينا:

التفاصيل	الجانب
بدأت بـ 4 عمال فقط	عدد العمال الحالي
غير مصرح بها بدقة، لكن تشمل عدة خطوط إنتاج مواد تعقيم وتجميل	طاقة الإنتاج

غير محدد، لكن منتجاتها تحل محل مستوردات باهظة الكلفة	رقم الأعمال التقديري
توسيع شبكة التوزيع بولايات مجاورة تحسين جودة المنتجات الدخول في شراكات مع هيئات صحية إنشاء خطوط إنتاج جديدة لتلبية الطلب المحلي طلب تمويل من صناديق دعم PME | أثرها على التنويع الاقتصادي: تعزيز الاستقلالية الطبية الجزائرية تعويض الواردات بمنتج محلي تنمية الصناعة التحويلية الدوائية محليًا |	الآفاق المستقبلية

المصدر: من إعداد الطالبين

3.مؤسسة *SIINE* – سين:

القطاع: خدمات–تكنولوجيا التعليم

المجال: منصة تعليم إلكتروني تعتمد على الذكاء الاصطناعي

الجدول رقم 13: مؤسسة *SIINE* – سين

التفاصيل	الجانب
18 عامل بفرع تيارت + فرق عبر 14 ولاية	عدد العمال
غير محدد بدقة، لكنها منصة نشطة على مدار 24/24	عدد المستخدمين

• التوسع دوليًا خارج الجزائر • دمج تقنيات الواقع الافتراضي المعزز • شراكات مع مؤسسات تعليمية رسمية • توفير محتوى تعليمي ومنوع وتفاعلي • نشر ثقافة التعليم الرقمي في الأرياف والمدن الصغيرة | أثرها على التنويع الاقتصادي| • تطوير اقتصاد المعرفة • تكوين رأس مال بشري عالي التأهيل توفير وظائف جديدة في مجالات المحتوى، البرمجة، والدعم الفني	الآفاق المستقبلية

المصدر: من إعداد الطالبين

4.مؤسسة *YASSIR* – يسير:

القطاع: خدمي اقتصاد رقمي

المجال: تطبيق شامل للنقل، التوصيل، والخدمات المالية

الجدول رقم 14: مؤسسة *YASSIR* – يسير:

التفاصيل	الجانب
أكثر من 8 ملايين مستخدم	عدد المستخدمين
أكثر من 130,000 شريك (سائق – عامل توصيل – تاجر...)	عدد العمال
تم جمع تمويل بـ150 مليون دولار (2022)	رقم الأعمال (تقديري)

• أن تصبح Super App تشمل عدة خدمات في منصة واحدة • التوسع أكثر في إفريقيا وأوروبا • تطوير نظام الدفع الرقمي (Yassir Pay) • تعزيز الشمول المالي | | أثرها على التنويع الاقتصادي| • تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي • خلق وظائف غير تقليدية • تقليص الفجوة التكنولوجية بين المدن والمناطق الداخلية |	الآفاق المستقبلية

المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم 15: طبيعة إسهامات المؤسسات الناشئة

المساهمة في التنويع	آفاق مستقبلية رئيسية	كمية الإنتاج / الأداء	طبيعة القيمة المضافة	عدد العمال	نوعها	المؤسسة
صناعات تحويلية فلاحية	فروع وتصدير	1560 قارورة زيت/6 أشهر	تحويل فلاحي	3	إنتاجية	Handy Bio
صناعة صحية محلية	تحسين الجودة، توسع محلي	غير محددة	بديل استيراد طبي	4	إنتاجية	SORENA

اقتصاد المعرفة	VR/AR، شراكات تعليمية	منصة فعالة وطنية	تعليم رقمي	18+	خدمية رقمية	SIINE
اقتصاد رقمي شامل	Super App، رقمنة الدفع	تغطية 50 مدينة بـ 9 دول	نقل وخدمات مالية رقمية	130,000	خدمية رقمية	YASSIR

المصدر: من إعداد الطالبين

تعليق تحليلي على إسهامات المؤسسات الناشئة وربطها بإشكالية المذكرة:

لقد بيّنت الدراسة التطبيقية المعمقة لأربع مؤسسات ناشئة جزائرية – اثنتان إنتاجيتان (هاندي بيو وسورينا)، واثنتان خدمتين رقمية (يسير وسين) – صورة واضحة عن الدور المتنامي الذي باتت تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهو المحور الجوهري لمذكرة التخرج هذه.

فرغم محدودية الموارد والإمكانيات، أظهرت هذه المؤسسات قدرة على خلق قيمة مضافة حقيقية سواء من خلال استغلال موارد محلية غير مستغلة (كما هو الحال مع مؤسسة هاندي بيو التي ثمنت فاكهة التين الشوكي)، أو من خلال توطين الصناعة شبه الصيدلانية وتقليص الاعتماد على الواردات كما في حالة مؤسسة سورينا.

أما في الجانب الخدمي، فإن مؤسسة يسير قدمت نموذجًا ملموسًا لما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الرقمي من فرص تشغيل واسعة، وتنشيط لقطاعات النقل والتوصيل والمالية خارج الإطار التقليدي. كذلك، أظهرت مؤسسة سين الإمكانات الكبيرة للتكنولوجيا في إعادة صياغة التعليم، ما يساهم في إنتاج رأسمال بشري مؤهل ومتكيف مع التحول الاقتصادي الوطني.

وعليه، فإن هذه المؤسسات وإن اختلفت في طبيعتها وأحجامها، إلا أنها جميعًا تشترك في مجموعة من الخصائص التي تؤكد صلتها المباشرة بأهداف التنويع الاقتصادي، أبرزها:

- المرونة والابتكار: وهي عوامل حاسمة في كسر الجمود القطاعي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري.

- توظيف فئات جديدة: خصوصًا الشباب والنساء وحاملي الشهادات، ما يساهم في معالجة البطالة الهيكلية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية: بالانتقال من الريع القائم على المحروقات إلى اقتصاد متعدد المصادر.
- تثمين الموارد المحلية والرقمية: مما يُقلل من التبعية الاقتصادية، ويفتح المجال نحو التصدير.

إن الملاحظة الأبرز من هذه الدراسة التطبيقية هي أن المؤسسات الناشئة ليست مجرد مشاريع صغيرة، بل هي لبنات فعلية في بناء اقتصاد وطني أكثر استدامة وتنوعًا وابتكارًا. وهذا ما يدعم الفرضية التي انطلقت منها المذكرة بأن التحول نحو دعم وتطوير المؤسسات الناشئة يمثل مدخلاً استراتيجياً لتنويع الاقتصاد الجزائري، خصوصًا إذا تم ذلك في إطار بيئة تنظيمية وتمويلية محفزة.

المطلب الثاني: الآفاق والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

في الآونة الأخيرة، كثفت الجزائر جهودها لدعم المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية من قبل السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل فعّالة لقطاع المحروقات. وتتجلى مؤشرات هذا الاهتمام في استحداث وزارة خاصة تُعنى بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث أوكلت إليها مهمة وضع خارطة طريق تهدف إلى تشجيع أصحاب الأفكار على إنشاء مؤسساتهم، مع توفير الدعم اللازم سواء من حيث التمويل أو توفير بيئة قانونية ملائمة لهذا النوع من المشاريع من أهم الإجراءات المتخّذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:[1]

وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك تحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها ، سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم و رأس مال المخاطر .

إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.

مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار .

وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.

[1] بوضياف علاء الدين (2020). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 04 (01)، 86-89

إنشاء "مدينة المؤسسات الناشئة، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.

من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين متخصصين بالذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.

إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات و تحفيزات جبائية لفائدة المؤسس الخاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير و تحفيزات جبائية جديدة لفائدة اصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.

كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية . قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية خلال آخر اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة السيد ياسين جريدان خلال تقديمه لعرض حول آفاق المؤسسات الناشئة، أن قطاعه يعمل على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة ووضع تعريف قانوني لها والحاضنات، وتحديد طرق تقييم أدائها. وحسب ممثل الحكومة، فإن التسهيلات المقدمة في إطار تشجيع المؤسسات الناشئة تنطلق من وضع عدد من القوانين لتأطير عمل هذه المؤسسات، على عكس السنوات الفارطة، حيث كانت تنشط في جو غير واضح ولا يوجد فرق بينها وبين المؤسسات الكبيرة، معلنا بالمناسبة عن استعداد وزارته لمنح علامة المؤسسة الناشئة، عبر الموقع الإلكتروني، بعد صدور القانون، في الأيام المقبل

كما أعلن عن وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات. كما تتضمن خارطة الطريق إنشاء "مدينة الشركات الناشئة، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار. من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020 على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين متخصصين بالذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.

وقال في نفس السياق أن "الشباب" يحتاج إلى أشياء ملموسة" حيث أمر بإنشاء صندوق خاص بدعم المؤسسات الناشئة. ومخاطبا الوزراء المعنيين قال الرئيس: "تملكون الآن سلطة القرار وصندوق تمويل سيكونون أعضاء في مجلس إدارته، وعليكم بالميدان لتجسيد مشاريعهم لصالح الشباب".

وكان رئيس الجمهورية قد أمر خلال اجتماع الوزراء المنعقد في 5 يناير الفارط باعداد برنامج استعجالي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص او بنك موجه لتمويلها. كما شدد على ضرورة "إصلاح معمق" للنظام الجبائي و كل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية . ويمكن تلخيص أهم الآفاق فيما يلي :

وكان رئيس الجمهورية قد أمر خلال اجتماع الوزراء المنعقد في 5 يناير الفارط باعداد برنامج استعجالي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص او بنك موجه لتمويلها. كما شدد على ضرورة "إصلاح معمق" للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية . ويمكن تلخيص أهم الآفاق فيما يلي:

إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.

– إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.

تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.[1]

– تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

[1] ميموني ياسين بوقطاية سفيان. (2020) اشكالية خلق و تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. المؤتمر الدولي الافتراضي : دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، الصفحات(12–13.). المسيلة

– تهيئة الجماعات المحلية مساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوافر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، و ورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني. وأخيراً، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يُكلّف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

4.4 تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر: بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أنها بقيت تعاني من جملة من النقائص وتواجه العديد من التحديات تقف حائلا أمام تطورها

ويعود للأسباب التالية:[1]

. حداثة ومحدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر

. ضعف المورد البشري وعدم تأهيله وافتقار الخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة؛

. ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للإستثمار؛

. تخلف الإنتاجية وعدم مطابقة المعايير الدولية مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا من دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسية؛

. ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي وإنفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع؛

. التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية.

[1]شريفة بوالشعور. (2018) دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر". مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة الجزائر، 04(02)، 417 .431

المطلب الثالث: التوصيات المقترحة بناءا على الدراسة

التوصيات المقترحة بناءً على الدراسة

1. تحسين البيئة التشريعية والإجرائية:

- إصدار نصوص تطبيقية واضحة لقانون المؤسسات الناشئة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية المرتبطة بإنشاء وتسيير هذه المؤسسات.

2. تحفيز التمويل الموجه للمؤسسات الناشئة:

- دعم رأس المال المخاطر وتشجيع صناديق استثمار متخصصة.
- تفعيل دور البورصة لتمويل المشاريع الناشئة بشروط ميسّرة.

3. ربط المؤسسات الناشئة بالقطاعات الإنتاجية:

- تشجيع الابتكار في الفلاحة، الصناعة التحويلية، والخدمات الذكية.
- تخصيص برامج خاصة لدعم المؤسسات الناشئة النشطة في سلاسل القيمة المحلية.

4. دعم البحث العلمي ونقل التكنولوجيا:

- إنشاء منصات تعاون بين الجامعات والمجتمع الريادي.
- إنشاء معاهد متخصصة في الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لصالح المؤسسات الناشئة.

5. بناء منظومة إحصائية دقيقة:

- وضع نظام وطني لرصد مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج المحلي والصادرات.
- تطوير مؤشرات قياس الأداء خاصة بالمشاريع الابتكارية.

6. تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وريادة الأعمال الدولية:

- مرافقة المؤسسات الناشئة في التوسع نحو السوق الإفريقية والعربية.
- فتح فروع للبنوك الجزائرية بالخارج لتسهيل التحصيل المالي للمصدرين.

7. تمكين الجماعات المحلية:

- تخصيص مناطق تكنولوجية جهوية لاحتضان المؤسسات الناشئة.
- إشراك المجالس البلدية في دعم الشباب حاملي المشاريع عبر منح عقارات بأسعار رمزية.

8. تشجيع ثقافة الابتكار والمخاطرة:

- إطلاق حملات وطنية لتعزيز عقلية ريادة الأعمال والابتكار لدى الشباب.
- دعم منصات التدريب و المرافقة التقنية على المستوى المحلي والرقمي.

خلاصة الفصل :

في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات. وباعتبار المؤسسات الناشئة من أكثر الفاعلين الاقتصاديين حيوية، فإن دورها في تحقيق التنويع يكتسي أهمية كبيرة، خاصة مع تزايد الاهتمام الحكومي بدعم ريادة الأعمال وتعزيز بيئة الابتكار.

يتناول هذا الفصل تحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، بدءًا من الإطار التنظيمي الذي يحدد عملها، مرورًا بآليات الدعم والتمويل التي توفرها الدولة والقطاع الخاص، وصولًا إلى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال، لا تزال هناك العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق النمو الأمثل لهذا القطاع، مثل ضعف التكامل بين المؤسسات الناشئة والقطاعات الإنتاجية الكبرى، إضافة إلى العقبات الإدارية والمالية التي تعيق تطورها.

بالنظر إلى تجارب دولية ناجحة في مجال التنويع الاقتصادي، يمكن استلهام الدروس التي تساعد في تطوير سياسات أكثر فعالية لدعم المؤسسات الناشئة، مما يُمكّن الجزائر من الاستفادة من إمكانياتها الطبيعية والبشرية في بناء اقتصاد متنوع. وبالتالي، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير بيئة تنظيمية مرنة، وتحسين آليات التمويل، وتطوير الاستراتيجيات التي تعزز الابتكار، مما يتيح لهذه المؤسسات القدرة على المنافسة محليًا ودوليًا، ويجعلها عنصرًا فاعلًا في مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

خـاتمة

خاتمة

خاتمة:

وفي الختام، يتضح جليًا أن المؤسسات الناشئة تُعد عنصرًا محوريًا في مسار التحول الاقتصادي وتطوره، لما تمتاز به من قدرة على الابتكار والتكيف السريع مع متغيرات السوق، فضلاً عن تلبية احتياجات المستهلكين بأساليب جديدة ومبدعة. ومن خلال الجرأة وروح الإبداع، تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق نمو سريع ونجاح ملموس، وغالبًا ما تملك القدرة على إحداث تغييرات جذرية في مختلف الصناعات.

وقد شرعت الجزائر في تبنّي نموذج تنموي جديد ضمن رؤيتها لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تهدف إلى إحداث تحول عميق في البنية الاقتصادية بحلول عام 2030، بما يضمن تنوعًا واستدامة أكبر، ويعزز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، سعياً لتحقيق حلم طالما راود الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال: بناء اقتصاد حقيقي، متنوع، مستدام، وقادر على التصدير.

تكتسي المؤسسات الناشئة أهمية بالغة لا تقتصر على رفع الإنتاج وزيادة العائدات، بل تتجاوز ذلك لتشمل تجديد النسيج الاقتصادي، من خلال تعويض المؤسسات المتعثرة، وإعادة توازن الأسواق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أصبحت المؤسسات الناشئة ضرورة لتطوير الاقتصاد الوطني، لما لها من دور فعّال في جذب الاستثمارات، وتحقيق التوازن التنموي بين المناطق، والمساهمة في دعم الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة، وتوليد الثروة. وتتفوق هذه المؤسسات على نظيراتها الكبرى بمرونته وسهولة إنشائها، فضلاً عن حاجتها لرأس مال أقل.

ورغم هذه المزايا، إلا أن المؤسسات الناشئة غالبًا ما تواجه تحديات كبيرة، لا سيما في مراحلها الأولى، ما يجعلها عرضة للفشل في حال غياب الدعم والمرافقة. ولهذا السبب، حرصت الدولة الجزائرية على اتخاذ سلسلة من التدابير التشجيعية لدعم هذا النوع من المؤسسات، وجعلها ركيزة أساسية في مسار التنويع الاقتصادي.

كما تسهم المؤسسات الناشئة في تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ونشر روح المبادرة والإبداع عبر مختلف القطاعات، ما يدعم تنويع الاقتصاد الوطني ويعزز من قدرته التنافسية إقليميًا ودوليًا.

وفي ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يجدر بي أن أسجلها في هذه الخاتمة كإثبات لصحة هذه الفرضيات وإشارات مضيئة وموجهة للمضي في دراسة أخرى، وهي كالآتي:

- إختبار صحة هذه الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم إثبات صحة فرضيات الدراسة التالية:

- المؤسسات الناشئة تلعب دورًا فعالًا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز الابتكار، خلق فرص عمل، وتوسيع الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- العقبات الإدارية والتمويلية تحد من نمو المؤسسات الناشئة وتأثيرها بسبب التعقيدات البيروقراطية، ضعف آليات التمويل، ونقص بيئة الأعمال المحفزة وهذا يؤكد صحة الفرضية.
- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي عبر دعم القطاعات غير التقليدية، وتحفيز التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والاستدامة وكل ذلك يبقى بنسب ضئيلة.

- النتائج المتوصل إليها:

– على الرغم من المبادرات الحكومية، لا تزال المؤسسات الناشئة تواجه تحديات كبيرة أبرزها العراقيل الإدارية، صعوبات التمويل، وضعف البيئة الاستثمارية.

– التجارب الدولية تؤكد إمكانية نجاح المؤسسات الناشئة في تعزيز النمو الاقتصادي مما يبرز الحاجة إلى تبني استراتيجيات دعم أكثر تكاملًا في الجزائر.

– الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة يتطور لكنه لا يزال يحتاج إلى تحسين لضمان مرونة الإجراءات وتشجيع ريادة الأعمال بشكل فعّال.

– ضعف التكامل بين المؤسسات الناشئة والقطاعات الإنتاجية التقليدية يقلل من تأثيرها مما يستدعي تعزيز الروابط بين هذه المؤسسات والمجالات الاقتصادية الكبرى.

– التحول الرقمي يمثل فرصة كبيرة للنمو السريع للمؤسسات الناشئة بشرط توفير دعم لوجستي وتكنولوجي مناسب يضمن استدامة المشاريع الابتكارية.

– التوصيات المقترحة تركز على تحسين البيئة الريادية عبر تطوير آليات التمويل، تبسيط الإجراءات، وتعزيز ثقافة الابتكار لضمان مساهمة فعلية في الاقتصاد الوطني.

- أهم التوصيات المقترحة :

– ضرورة الإطار القانوني والتنظيمي عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة تشريعية مرنة تحفّز نمو المؤسسات الناشئة.

– تحسين آليات التمويل من خلال دعم رأس المال المخاطر، إنشاء صناديق استثمارية، وتشجيع التمويل الجماعي لتسهيل وصول المؤسسات الناشئة إلى الموارد المالية.

– تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال عبر إنشاء المزيد من الحاضنات والمسرّعات المتخصصة، وربط المؤسسات الناشئة ببرامج الابتكار الجامعية.

– تحفيز الشراكات بين المؤسسات الناشئة والقطاعات الإنتاجية التقليدية لضمان تكاملها الفعلي مع الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمتها في التنويع الاقتصادي.

– الاستفادة من التحول الرقم يعبر تعزيز البنية التحتية التكنولوجية ودعم المشاريع الابتكارية في مجالات التكنولوجيا المالية، الذكاء الاصطناعي، والخدمات الذكية.

– تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لدعم المؤسسات الناشئة في توسيع نشاطها خارج الجزائر، من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

– تحسين بيئة الاستثمار عبر تقليل العراقيل البيروقراطية، تقديم حوافز ضريبية، ودعم الابتكار كعنصر أساسي في السياسات الاقتصادية.

– رفع مستوى الوعي بثقافة ريادة الأعمال من خلال إطلاق حملات تحسيسية، إدراج برامج تدريبية، وتعزيز دور الجامعات في دعم رواد الأعمال الشباب.

– مراجعة السياسات التعليمية لضمان مواءمة التخصصات الأكاديمية مع احتياجات السوق وريادة الأعمال، مع التركيز على المهارات التطبيقية والتكنولوجية.

– استلهام التجارب الدولية الناجحة وتكييف أفضل الممارسات مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية لضمان تأثير مستدام للمؤسسات الناشئة.

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات الناشئة كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي، وضمان بيئة ريادية تنافسية تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- آفاق الدراسة :

تشكل هذه الدراسة منطلقاً أولياً لفهم دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، غير أن هذا المجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من التعمق، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمساعي

الوطنية للابتعاد عن التبعية للمحروقات. ومن آفاق البحث الممكنة مستقبلاً، دراسة تأثير السياسات العمومية الجديدة على واقع المؤسسات الناشئة، وكذا تقييم فعالية آليات الدعم والتمويل، مع تسليط الضوء على البيئة القانونية والتشريعية، والبنية التحتية التكنولوجية، باعتبارها عوامل حاسمة في تطوير هذا النسيج الاقتصادي الحيوي. وبين ما جاء من المستجدات باعتباره موضوع حديث فإن هناك قضايا أخرى يمكن أن تكون موضوع لبحوث مستقبلية نذكر منها :

- المعوقات الثقافية والاجتماعية لريادة الأعمال لدى الشباب في الجزائر.
- دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة.
- مستقبل الاقتصاد الجزائري في حالة تفعيل حقيقي لدور المؤسسات الناشئة .
- فرص التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية من خلال الشراكة مع المؤسسات الناشئة.

.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- خيرة مجدوب (2020) الأساليب الحديثة القياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته المجلد الأول). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
- لمومن عبد الكريم، كرمية توفيق عاشور حيدوشي حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية بالجزائر، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد في الجزائر) ، جامعة البويرة 2021،
- زكية معزوز، زهوة خلوط دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد في الجزائر) ، جامعة البويرة 2021 .

الأطروحات والرسائل :

- بلعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر 2017/2018، من 19.
- بدرون عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2021/2022 ص 179

المجلات الدولية:

- هاشم، نبيلة، مومني، مريم، عبد القادر. (2022). "الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة." مجلة إدارة المنظمات والاستراتيجيات (*JMOS*)، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، ص. 49
- على البخيتي، سليمة بوعوينة، "المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : واقع وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12 ، العدد 04 ، أكتوبر 2020 ، ص 5
- سميحة بوعناني، آسية كرومي، "دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07 ، العدد 03
- بن ذهيبة جغدم، عبد القادر فنيخ، "الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة القانون، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021.
- يوسف حسين، إسماعيل صديقي، "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2021.

- جليلة بن عياد، "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، 2020.
- موسى باهي، كمال روابنية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ديسمبر 2016، الجزائر،
- غالب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر، 2017.
- بن جلول خالد وآخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000 2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 02، 2020.
- شيرين شحاتة عبد الفتاح برنامج في التكنولوجيا الخضراء لتنمية التفكير المستقبلي، كلية التربية المجلة العلمية، جامعة أسيوط، مصر،المجلد 38، العدد الأول، الجزء الثاني جانفي 2022.
- هالة إبراهيم حسن أحمد التصميم الرقمي لتكنولوجيا الواقع الافتراضي، على ضوء معايير جودة التعلم الإلكتروني، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح المجلد السادس، العدد 11 ديسمبر 2017.
- عبد الوهاب كريم حميد الأمن السيبراني القيود والتحديات في ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة العقد الاجتماعي، مركز البحوث القانونية في وزارة العدل إقليم كوردستان . العراق ww.zeinjuridique.com2021.
- إيثار عبد الهادي الفيحان دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون 2012.
- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر.
- كروشة ايمان وبرايطي حسن (2021) دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي – دراسة تجربة ماليزيا – مجلة دفاتر بوادكس .
- علي وديع حسن أكبر الشركات الناشئة في العالم الولايات المتحدة والصين تحتلان الترتيب ، سبتمبر 13 2020 ، تم الاسترداد أوت ثم تم الإستراد يوم 28 أوت 13:36 –https://www.mena- tech.com
- علي عماد محمد أزهر ، دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر) ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04

- إسماعيل صاري بوضياف مختار، سبيل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية والتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 ، العدد 01، 2019.
- عبد الصمد سعودي، " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال ريعي ورهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 52، رقم العدد 02 2019).
- زهرة مصطفى مواقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021 مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 20212 021
- بوضياف علاء الدين (2020). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 04 (01.

الملتقيات و المؤتمرات:

- الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 2 جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، 2018.
- مقال منشور، تم الاطلاع يوم 08/09/2021، على 11:08 على الموقع https://ar.history-hub.com
- هواري أحلام، حواس أمين تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي بجامعة باجي مختار عنابة – الجزائر يومي 14-15-10 أكتوبر
- صالحي سلمى ، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010/2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 1 ، 2021 .
- ميموني ياسين بوقطاية سفيان. (2020) اشكالية خلق و تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. المؤتمر الدولي الافتراضي : دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، الصفحات المسيلة.
- شريفة بوالشعور. (2018) دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر". مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة الجزائر، 04(02).

التقارير والنشرات:

- حسين يوسف صديقي مصطفى دراسة ميدانية واقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر " حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 01 2021.

- بلحاج حبيبة حاضنات الأعمال التكنولوجية كلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسل التفعيل في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية وعلوم الشهير، منشورات مخبر اقتصاد مالية Eco Tima 2 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة 2020.
- عبد الكريم أحمد قندوز مقترحات لتفعيل دور التمويل برأس المال المخاطر بالمملكة العربية السعودية ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير المملكة العربية السعودية، العدد السادس، سبتمبر 2017.
- المادة 06 من القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر، العدد 71 معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020، ج.ر عدد 20.
- المادة 21 من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر عدد 20.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-254 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و "مشروع مبتكر "و "حاضنة أعمال و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها . (2020) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد . 55.
- رمضاني مروى و بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – نماذج الشركات ناشئة ناجحة عربيا) – حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 3، 2021.

مراجع الإنترنت:

- عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجامعة الافتراضية السورية www.pedia.svuonline.org
- عبد الرزاق . ب (2020)، الحكومة تعلن عن 8 قرارات لدعم المؤسسات الناشئة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة15:39 https://www.echoroukonline.com/% B
- سميرة بلعمري (2020) إعفاءات جبائية وتسهيلات تمويلية بالجملة لفائدة الشركات الناشئة تاريخ الاطلاع 28/06/2020 على الساعة15:33 8https://www.echoroukonline.com/%D

المراجع باللغة الأجنبية :

- Rania tagoua, bouchamachouam," les startups en Algérie, un axe stratégique à l'ère de l'orientation vers l'économie digitale, étude analytique et exploratoire ", revue abaadiktussadia, vol 13, n 01,2023,.

- Aicha BEKADDOUR, Start-up écosystème d'accompagnement en Algérie, annales de l'universités de Béchar en sciences économiques, vol 07, 03, 2020..
- Low, M & MacMillan, I, Entrepreneurship, past research and future challenges, J, Manage, 1988,
- Le Yin Z HANG, Workshop On Economic Diversification, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran. October 2003,
- Johnes. B. Encyclopedia of International Political Economy, Routledge. 2001,
- Keith Fuglie et autres; Harvesting Prosperity; Technology and Productivity Growth in Agriculture; The World Bank; www.worldbank.org; 2020;
- Karl Dalex. Incubateurs, start-up et partenariats. Gestion et management. Université de Strasbourg, 2020;
- Aidin Salamzadeh, Hiroko KawamoritaKesim, Startup Companies: Life Cycle and Challenges, conference paper: the 4th International Conference on Employment, Education and Entrepreneurship (EEE), At Belgrade, Serbia, Research Gate, January 2015,

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات الناشئة كمدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تقييم واقعها، واكتشاف مدى قدرتها على تقليص التبعية لقطاع المحروقات. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي وتحليلي، إلى جانب المنهج الإحصائي، لبحث المعطيات الكمية المتعلقة بمساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي، واستشراف آفاقها. وقد خلصت إلى أن المؤسسات الناشئة تملك إمكانيات حقيقية للمساهمة في التنويع الاقتصادي، لا سيما في حال توفر بيئة مؤسساتية داعمة، وتجاوز العوائق المرتبطة بالتمويل والإجراءات الإدارية. وأكدت أن دعم هذه المؤسسات يمثل فرصة لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنويع الاقتصادي، الجزائر

Abstract:

This study aims to analyze the role of startups as a strategic entry point for achieving economic diversification in Algeria, by assessing their current state and exploring their potential to reduce dependence on the hydrocarbons sector. The study adopted a descriptive and analytical approach, alongside statistical methods, to examine quantitative data related to the contribution of startups to the Gross Domestic Product (GDP) and to explore their future prospects. The findings reveal that startups possess real potential to contribute to economic diversification, especially if supported by an enabling institutional environment and if obstacles related to financing and administrative procedures are addressed. The study emphasizes that supporting these enterprises represents an opportunity to enhance a knowledge- and technology-based economy in Algeria.

Keywords: Startups, Economic Diversification, Algeria